دور الدبلوماسيين البريطانيين المقيمين والملحقين العسكريين والتجاريين في متابعة الأنشطة التهريبية في الخليج العربي ١٨٨٠- ١٩١٤

الأستاذ المساعد الدكتور صالح خضر محمد
جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية

تاريخ استلام البحث :١٥/ ٩ / ٢٠١٤ تاريخ نشر البحث :٣١/ ١٢ / ٢٠١٤

الملخص

يتناول بحثنا الموسوم دورالدبلوماسين البريطانين المقيمين والملحقين العسكريين والتجاريين في متابعة الانشطة التهريبية في الخليج العربي (١٨٨٠-١٩١٤)
تلك الأنشطة التى شغلت بال الحكومة البريطانية والخوف على مصالحها المنتشرة في اغلب أقطار الخليج العربي خلال الفترة موضوعة البحث وبالتالي فقد تناول البحث في موضوعه الأول نشاطات الدبلوماسيين البريطانيين في هذا المجال ونوعية المواد المهربة وسبب التهريب ووجهات التهريب، أما الموضوع الثاني فكان الموقف من مؤتمر بروكسل في (٢٨) نيسان (١٩٠٨). والذي أكد على منع تجارة الأسلحة، ثم دورهم في المنافسة بين بريطانيا والدول الأخرى وموقف الدولة العثمانية من ذلك وأخيرا نشاطاتهم في هذا الاختصاص في بعض أقطار الخليج العربي، ومن ذلك الكويت، ومسقط والبحرين، التي كانت تمثل مراكز نشاط هؤلاء الملحقين.
اعتمد البحث على جملة مصادر كان أهمها الوثائق البريطانية وتقارير القناصل البريطانيين فى الخليج العربي، كذلك بعض الكتب والاطاريح والرسائل وما نشر في المجلات والصحف في هذا ال الباب

ومن الله التوفيق

مقدمة

كان البريطانيون قد اكتشفوا اهمية الخليج العربى باعتباره طريقهم الى الهند .وكانت فرنسا تطمح بدورها لان تقيم علاقات تجارية مع عرب الخليج وخصوصا بعد احتلال نابليون لمصر عام ١٧٩٨.حيث كانت تسعى لان يطال نفوذها عمق الشرق حتى الهند .ولكن التنافس بين الدولتين الكبيريتين على الخليج انتهى بانتصار بريطانيا وانسحاب فرنسا من الساحة تاركة ميدان الخليج الى بريطانيا التى مالبثت ان تحكمت بمصير هذه المنطقة ونظرا لكثرة التقارير التي كان يكتبها القناصل البريطانيين من خلال تقارير ملحقيهم التجاريين والعسكريين في اغلب القنصليات البريطانية في مدن الخليج العربي وجدنا من المناسب اختيار موضوع نشاط هؤلاء الملحقين ودورهم في متابعة نشاط التهريب والذى كان قائماً خلال الفترة من (١٨٨٠-١٩١٤). وفي منطقة مهمة هي منطقة الخليج العربي ورغم صعوبة الموضوع وقلة المصادر عليه، إلا أننا وبتواضع استطعنا الوصول الى الكثير من المعلومات التي أكدها هؤلاء وجاء بحثنا الموسوم (دور الدبلوماسين المقيمين البريطانين والملحقين العسكريين والتجاريين البريطانيين في متابعة الأنشطة التهريبية في الخليج العربي (١٨٨٠-١٩١٤). من خلال اختيار الكثير من المواضيع في محتويات البحث ومنها ، دور الملحقين في متابعة الأنشطة التهريبية ، وكذلك الصلاحيات القضائية لهؤلاء ودور مؤتمر بروكسل في منع تجارة الأسلحة والموقف من تجارة الأسلحة في الكويت ولا سيما قيام أمراء الكويت في الوقوف مرة بالضد ومرة أخرى مع هذه التجارة، لا بل منافستهم مع غيرهم في الكويت في نشاطاتهم في نجد والإحساء وقطر والبحرين وحتى المنافسة بينهم وبين غيرهم تجاه هذا النشاط في عموم الخليج العربي.

اعتمدنا في كتابة البحث على بعض المصادر المهمة كان منها بعض الوثائق البريطانية غير المنشورة والتي تناولت موضوع التهريب باعتباره يمثل نشاطاً مهما للدبلوماسيين البريطانيين في الخليج العربي كذلك كتاب حسين محمد القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي وكذلك كتاب رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الأسلحة في الخليج العربي وكذلك كتب عبد العزيز سليمان نوار، وكتابة الأنشطة البريطانية في الخليج العربي، كذلك كتاب عبد العزيز عبد الغني والموسوم السلام البريطاني فى الخليج العربى ووضعنا في نهاية البحث ما توصلنا إليه من نتائج وكذلك المصادر والهوامش

ومن الله التوفيق.

الملحقين العسكريين والتجاريين البريطانيين في الخليج العربي:

١- الملحق العسكري:

الملحقون العسكريون هم ضباط من وزارة الدفاع يمثلون بلدهم فى البلد المعتمدون فية ويشترط ان يكون البلد المعتمد مستقلا لاقامة علاقات متينه بين القوات المسلحة لكل من الدوله المعتمدة والدوله المعتمد لديها ويتوجب من وزارة الدفاع لكلا البلدين مراعات التقيد بالقوانين والاعراف الدبلوماسية قد يكون هذا الان ولكن سابقا كانت بريطانيا تعتمدهم حتى فى مستعمراتها والمناطق التى فيها مصالحها * ترى بعض الدول ومنها بريطانية ان الملحقين العسكريين والتجاريين فيها يعتبرون من الدرجات الدبلوماسية لكنها اقل درجات التوظيف في الحكومة ومنها الخارجية البريطانية (فاذا ما تم تعيين موظف بدرجة ملحقا وبوظيفة دبلوماسية, فانه يعين ملحق واذا ما تمت ترقيته فانه يرقى إلى مرتبة سكرتير ثالث وهي اقل درجة في مهام السكرتارية ومع هذا فان هناك اختلاف بين الدول[١].

ويعطى للملحق سمة دبلوماسية لأنها ,اي وظيفة الملحق مهمة لا بل ان بعض الدول تضع شرط في انه لا يجوز تعيين الدبلوماسيين ما لم يمروا بهذه الوظيفة[٢] فالملحق العسكري والتجاري والملحق المهني من الأهمية أنه لا يعين في الحرب فقط وإنما في كل الأوقات اي في السلم والحرب لا بل ان بعض الدول ترى أن هذه هي الدرجة الثانية في سلسلة الدرجات الدبلوماسية وأنها تبدأ من وظيفة المستشار ثم الملحق وهكذا صعوداً ومع هذا اختلفت الدول في ذلك[٣].

كانت بريطانية ترسل ملحقيها العسكريين الى مناطق عملهم قبل تعيينهم وبطرق مختلفة وخلال الفترة موضوعة البحث فكانت المدة تتراوح مابين (٤- ٦) أشهر وذلك لمعرفة المنطقة بشكل كامل وهذا ما حصل في نشاط هؤلاء في البحرين عندما كان هناك خلاف على البحرين بين بريطانيا وفرنسا وكثرة المصالح البريطانية فيها[٤].

وعادة فان الملحق العسكري يتبع وزارته سواء كان وزارة الدفاع أو أية وزارة أمنية أخرى لكنه يخضع أداريا لرئيس البعثة الدبلوماسية لا بل أن بريطانية تعده من كادر البعثة وتطبق عليه ما يطبق على أعضاء البعثات الدبلوماسية لاسيما في الأحكام المالية وذلك المتعلق بالنقل والأجازات والمعالجات الطبية وما يؤكد ذلك مثلا فان الملحق العسكري في الكويت عندما مرض عولج وبمتابعة من قبل الخارجية البريطانية عام (١٨٩٩) في مستشفى الخارجية البريطانية في هولندة باعتبار ان ذلك يدخل ضمن السلسلة الدبلوماسية[٥].

يضاف الى ذلك اشترطت الخارجية البريطانية موضوع اللغة وخبرته وان يكون حاصلاً على شهادة جامعية ويفضل العلوم العسكرية والأمنية ويتقاضى راتبا يساوي راتب إقرانه من الموظفين الدبلوماسيين في البعثات والملحقات... يضاف له تدرج رتبته العسكرية وخدمته في الجيش وهنا اختلفت بعض الدول في ذلك فعلى سبيل المثال اختلفت ايطاليا في تعاملها في ذلك وكانت تؤكد على الجانب الوظيفي. لاسيما في تعاملها مع ملحقيها في ليبيا عام (١٩١٢). وقد سبب ذلك خلاف بينها وبين بريطانيا.

٢- الملحق التجاري:

نلاحظ بعض الدول تطلق على الملحق المهني الملحق التجاري, ويعتبر هذا في القانونية الدبلوماسية البريطانية بأنه موظف الاختصاص وقد يتبع لوزارات مختلفة وليس وزارة الخارجية, كما يعتبر موظفا في الخارجية لأنه مكلف بمهام دبلوماسية وقد اختلفت تسمياتهم بين الدول[٦].

ويتطلب في بعض الأحيان أن تقوم وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الملحق سواء كانت اقتصادية أو ثقافية وهذا ما أظهرته بريطانيا في عام (١٩١٣) عندما منحت الصلاحيات لملحقيها وأعطتهم الصلاحيات الدبلوماسية والمهنية وحسب الاختصاص وتذهب الى هذا المنحى اغلب الدول لكن بريطانيا وحتى عام (١٩١٤) كانت ترى أن ارتباط هؤلاء يتبع لوزارة الاختصاص ووزارة الخارجية معاً , لكنها عادت الى ذلك لفترة ما حصل عليها من ظنك اقتصادي بعد عام (١٩٢٩) بعدالأزمة الاقتصادية[٧]. ولتربط موظفيها اي الملحقين التجاريين بوزاراتهم فقط.

أما موضوع ارتباطه في عمله في الخارج فهو يرتبط أداريا برئيس البعثة الدبلوماسية لا بل ان بريطانيا تذهب إلى وضعه في كادر البعثة وتطبق عليه ما يطبق من أحكام مالية وإدارية[٨].

الملحقيين التجاريين والعسكريين البريطانيين والمصالح البريطانية في الخليج العربي:

ظهر الانكليز لاول مرة فى الخليج العربى عند بداية القرن السابع عشر وذلك لاغراض تجارية وكان من ابرز مظاهرظهورهم هو تاسيس شركة الهند الشرقيةالانكليزية عام ١٦٠٠ ويطلب من بعض التجار الانكليز من الملكه اليزا بيث وهذا ماأثار اهتمامها فى كل دول الخليج ,اما عن بدايات النشاط الدبلوماسى فقد كان ماكلويد مقيما سياسيا بريطانيا فى

الخليج العربى وتم تعينه فى تشرين الثانى ١٨٢٢ وكان من مهامه ان يركز جهوده على المصالح البريطانية وحماية التجارة والمحافظة على الامن ,كما اوجد وظيفة الوكيل السياسى فى بعض مناطق الخليج ومنها الساحل المهادن عام ١١٨٢٣وربط بهذا الوكيل مجموعة موظفين تجارين وسياسين ,ولما كانت الشارقة من اكثر المناطق خطورة على المصالح التجارية انذاك,فقد جعلها مقرا للوكيل ,وكانت مهمة الوكيل متابعة المصالح البريطانية وحث موظفيه للكتابة الى مايحدث من حركات من شيوخ العشائر وكذلك نشاطاتهم فى مجال التجارة وتهريب الاسلحة * ومنحت بريطانيا كباقي الدول الكثير من الصلاحيات للدبلوماسيين الملحقيين العسكريين والتجاريين, ووضع صلاحيات واسعة لهم، بعضها محدد بقانون الدبلوماسيين البريطانيين وبعضها تدخل فى صلاحيات المعتمدين والملحقين المكلفين في المهنتين العسكرية والتجارية والذين يشرفون على المصالح والأنشطة البريطانية, ويأتي ذلك من خلال الشروط التي تتصل بوظائف هؤلاء ويبقى الأصل في ذلك اختيار الكفء في مناطق الخليج العربي وتطلق على هؤلاء المحترفين في الاختصاص المهني الدبلوماسي- الملحقين المفضلين.

أن تعين أعضاء في الأقسام التجارية والعسكرية من قبل الحكومة البريطانية وفقا لقانون دولة بريطانية قد يؤخذ من أعلى السلطات وهذا ما حصل في تعين المهنى/ كاس ديوي *في مياه الخليج العربي عندما بعثه رئيس الحكومة البريطانية (١٨٩٣- ١٨٩٦) بناء على مرسوم وباقتراح من وزير الخارجية البريطانية[٩].

اما الملحقون العسكريون فهم ضباط من وزارة الدفاع يمثلون بلدهم في البلد المعتمد اي (البلد المستقبل) لإقامة علاقات متينة في القوات المسلحة او كل ما يمت بصلة في الجانب العسكري ١٠ وقد بقيت بعض الدول تهتم ببعض الأمور ومنها ما يختص بالجوانب العسكرية لاسيما الأسلحة والخبرة ومن ذلك بريطانيا لا بل ذهبت بريطانيا الى الطلب في التبادل الى مراعاة قضايا الأسلحة وتهريبها وأثرها ووضعها ضمن اختصاص الملحقين العسكريين والملحقين التجاريين مرة أخرى[١٠] ومع هذا فان هناك بعض الحالات كانت تخول بريطانيا شركاتها بذلك لاسيما عندما أصدرت تعليماتها إلى شركة شرق أفريقيا البريطانية * في إدارة مناطق النفوذ البريطانية فى بعض المناطق ذات النفوذ الفرنسي والتي عملت من (١٨٨٨- ١٨٩٥) لمتابعة الأنشطة المهربة.

اختيار الملحقين العسكريين البريطانيين:

تعتمد بريطانيا في موضوع اختيار الملحقين العسكريين وابتداءاً من القرن التاسع عشر على معايير خاصة بها فهي لا تأخذ الا القليل من المعايير الاجتماعية والعمر والانتماء العنصري بل تأخذ بنظر الاعتبار تخصصه في العلوم العسكرية والكفاءة الشخصية والمعرفة المهنية مظهرا للتباهي بالتاج البريطانيين, وفي نهاية القرن التاسع عشر أضافت فقرة أخرى درايته ومعرفته في المناطق التي سيذهب للعمل فيها(١١). يضاف الى ذلك ان بريطانيا أعطت المسؤولية للملحق العسكري بكل ما يمت من صلة في القضايا العسكرية في السفارات والقنصليات ومن ذلك التهريب للأسلحة, كما اشترطت بريطانيا مع الدول وفي حالة حضور الملحقين للدول لاجتماع مشترك او زيارة حكومة الدولة المعتمدة فانه يتقدم هؤلاء من هو أقدم في الخدمة في الملحقيات العسكرية في الدول المعتمدة في حين ان بعض الدول تأخذ بالرتبة العسكرية العليا لان بعض الدول تشترط في حالة مهام بنشاط لمثل هكذا موضوع ارتداء البزة العسكرية.(وبالتالي الطلب من الدول في أحيان أخرى عدم التمييز مهما كانت قوة الدول, ومكانتها ومهما كان وضع الملحق العسكري, بل الطلب بالتعامل بشكل متساوي وهذا يتطبق على الملحقين العسكريين(١٢).

تنتهي أعمال الملحق العسكري بطلب من دولته او الدولة الحاضنة للبعثة وتكاد تجمع المصادر ان الملحقين العسكريين أكثر عرضة للتغير من غيرهم لأسباب كثيرة أهمها أنهم في أحيان كثيرة يتابعون القضايا العسكرية بين الدولة المضيفة ودولهم ومن ذلك مثلاً متابعة الأنشطة المهربة ولاسيما السلاح والعتاد او شراء وبيع الأسلحة ومحاولة بعض الدول التأثير على الدولة المضيفة عدم شراء السلاح من الدولة (س) وشراء السلاح منها فقط ناهيك عن اعتماد المدد المقررة من دولة الملحق وبالنسبة لبريطانيا أنها قد تمدد عمل ملحقها العسكري في حالة نجاحه في عمله وهذا ما حصل عندما مددت عمل ملحقها العسكري (جون مكس) في الدولة العثمانية عندما نجح في أبعاد فرنسا في منافسة دولته عام (١٨٨١) في التقرب من مشيخات بعض دول الخليج والعراق الجنوبي(١٣).

كما تذهب بريطانيا في بعض الأحيان الى سحب ملحقيها العسكريين والتجاريين لأسباب تتعلق بان نجاحه في منطقة غير المنطقة العامل فيها, كما حصل عندما سحبت ملحقها التجاري واطلاق يد ايطاليا في ليبيا عام (١٩٠٥) لعدم الفائدة منه ونقله الى الكويت وذلك لحصول اتفاق في إطلاق يد ايطاليا في ليبيا(١٤).

وقد يكون عودة الملحقين أمر متعلق بالدولة المعتمد فيها وذلك بأنه موظف غير مرغوب فيه وعليه وبحسب المقدرة في المدة التي تحددها وهذا ما حصل في مغادرة نائب القنصل (نمرود رسام)* في الموصل عام (١٨٨٢) الذى يقوم في بعض الاحيان بانشطة الملحق التجارى عندما طلبت الدولة العثمانية ذلك لاشتراكه في تسهيل مهمة بعض التجار والمبشرين في ولاية الموصل[١٥]. ومحاولته السيطرة على بعض الآثار رغم أن القنصل البريطاني العام في بغداد (اعتبر ذلك من مصالح بريطانيا) لكن والي الموصل حسم الأمر وأكد ان ذلك يدخل ضمن مناطق دولة الباب العالي ولا يحق لأحد التنصيب او السيطرة على الآثار في الموصل مما دعا الدولة العثمانية بالإعلان بان نمرود رسام عنصر غير مرغوب فيه[١٦]. وهذا ما دفع الباب العالي التأكيد على مصادرها في الخليج العربي عدم المس بالآثار الا بعد أشعار المراجع لاسيما الأمارات والمشيخات المحسوبة عليها[١٧].

<u>دور الملحقين العسكريين والتجاريين البريطانيين في متابعة عمليات التهريب في الخليج العربي:</u>

يكاد يكون أول نشاط لهؤلاء خلال الفترة هي المواد المهربة ومتابعة السفن وبعض الأسلحة والمستوردة والمصدرة من بريطانيا إلى الخليج العربي، حيث دخلت الأسلحة حديثة الصنع الى منطقة الخليج العربي منذ فترة طويلة لاسيما بعد دخول البرتغاليين والهولنديين إلى المحيط الهندى والخليج العربي ومن ثم فرنسا وبريطانيا[١٨]. يضاف الى ذلك دخول الدولة العثمانية على الخط ولا سيما في اعتماد بعض المدن والولايات الخليجية كمراكز لخزن وتهريب الأسلحة واستخدامها في بعض أنشطتها العسكرية والحربية وسد الثغرات العسكرية لتتلاءم مع وجود مصالحها[١٩].

وعلى ما يبدو فقد كانت حروب الدولة العثمانية ومصالح بريطانيا من أهم الأسباب التي دفعت كل من بريطانيا وفرنسا التركيز على موضوع عمليات التهريب سواء كانت تقف ضد تهريبها او تقوم بتهريبها بنفسها أي المساعدة في تهريبها من اجل مصالحها الإستراتيجية عندما يقتضي الحال ذلك، مما دفع أن تكون هذه الأنشطة جزء من منافسات دولية وحرص بريطانيا على الإشراف بنفسها لأنها كانت تدرك أنها ستكون هذه المنطقة مهمة لسياساتها في المستقبل وبالتالي ضمان اي نشاط عسكري خارج مصالحها سيكون له دور مؤثر[٢٠].

ولهذا وعندما وجدت بريطانيا نفسها الداخلة بقوه في الخليج العربي أمام كم من الأسلحة المهربة في أغلب مناطق الخليج العربي ولا سيما من المسؤولين والحكام وكذلك من بعض شيوخ القبائل أكدت على قنصلياتها ومقيماتها وموظفيها العاملين في هذه المراكز على ضرورة مراقبة ما يجري من تهريب للأسلحة [٢١]. وكانت هناك بعض الأسلحة مهربة حتى من الدولة العثمانية وما يؤكد ذلك العثور على قطع من السلاح المحفور عليها اسم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) ، ورفع تقارير بذلك كمعلومات عن كل ما يجري الى المراجع السياسية البريطانية[٢٢]. لاسيما في المناطق التابعة للدولة العثمانية ومسقط والمنامة والدوحة وحتى الكويت أخيراً ، مما دعا أن تكون مثار نزاع بين الانكليز والفرنسيين والسلطات المحلية المتعلقة بتجارة السلاح ، والنظر بجدية الى موقع مشيخات الخليج العربي والتنافس على مداخلها هذه المواقع التي دفعت الكثير من الدول لعقد اتفاقيات تجارية كاتفاق عام (١٨٣٣) مع الولايات المتحدة الامريكية واتفاق عام (١٨٤٤) مع فرنسا وكذلك اتفاق (١٨٧٧) مع هولندا مما اكسب الإمارات والمشيخات الخليجية أهمية تجارية كبيرة في مجال تجارة السلاح ، تلك التجارة التي أدت الى كثير من المتاعب للقناصل والمقيمين البريطانين في منطقة الخليج العربي ومن ورائهم ملحقيهم العسكريين والتجاريين[٢٣].

وهنا كانت أول أشارة من المقيم البريطاني في الخليج العربي في عام (١٨٨٠) وهو الكوولو لونيل (ادوارد جارلس روس (Adward charles rose) والذي أكد (ان انهيار بعض الدول ومنها أفغانستان على سبيل المثال يعني التهديد المباشر لحدود الهند والخليج العربي ودخول الكثير من الأسلحة الى المنطقة) [٢٤]. الذى كان دافعاً للحكومة البريطانية في إصدار الكثير من المراسيم والقوانين لتحريم استيراد الأسلحة كما وقعت الكثير من الاتفاقات مع المشيخات في الخليج العربي خوفاً ان تقع الأسلحة هذه بيد لا تؤتمن على المصالح البريطانية وعليه وفي عام (١٨٨١) أبلغت المقيمات والقنصليات البريطانية في الخليج العربي والعراق بتعليمات جديدة تخص الأسلحة وتهريبها ومن هذه التعليمات:

١- منع تجارة الأسلحة إلى المناطق التي تقع تحت مصالح بريطانيا في الخليج العربي وأن كان لا بد فان اعتماد الإجراءات المطلوبة وحسب ما يقتضي أن لا تؤثر على مصالحنا.

٢- التنسيق بين الدول تجاه هذه الظاهرة ومن ذلك بلاد فارس والدولة العثمانية أن أمكن ومن قبل القنصليات والمقيميات العاملة في الخليج العربي بشكل خاص لمراقبة ما يحدث باعتبارها الاكثر تاثيرا في المنطقة وسوف نرسل تعليمات إلى سفارتنا في اسطنبول.

٣- تسليم المهربين كل إلى دولته ومصادرة الأسلحة مقابل تثبيت ذلك في سجلات القنصليات بأعداد المسلحين ونوع الأسلحة المهربة والجهات التي تهرب إليها.

وفي آذار (١٨٨٤) التمس المقيم البريطاني في بوشهروالذى يرتبط به وكلاء سياسيون فى اغلب مدن الخليج وهو (كامبل –kambil ١٨٨٢–١٨٨٥) من مراجعه تخويل ملحقه العسكري لمراقبة الأسلحة الداخلة والخارجة الى إيران من خلال منافذ الخليج العربي أو الموافقة على تكليف بعض الضباط البريطانيين لهذه المهمة، كما تضمن طلبه إيقاف نية دولته اعتماد شركة بريطانية فارسية لتجارة الأسلحة ولاسيما وان الأسلحة المهربة أصبحت كثيرة ومؤثرة[٢٥]. لدرجة أصبحنا نعرف أسمائها ومنها المارتينو, والدليني, والقامجي ومنها ما هو حتى من دول أفريقيا التي لنا علاقات دبلوماسية معها وقد تكون بعض هذه الدول ذات علاقة مع فرنسا وهذا يؤكد تعليماتنا السابقة بخصوص المنافسة مع فرنسا في الوقت الحاضر[٢٦].يبدو لي أن المنافسة بين الدول المتنافسة كانت حتى على حساب الدول التي استعمرتها فالدول الأفريقية كانت مختصة بتهريب السلاح الفرنسي، وكان جواب المراجع البريطانية وضع العيون الاستخبارية على تجارة الأسلحة وتهريبها وهنا كانت أشارة جديدة في الرسالة التي وصلت إليه حيث ذكر نفس القنصل ((يجب التخوف من وصول أسلحة أيضاً روسية الى مناطق ممكن أن تكون محط أنظار الحكومة ومنها بعض مناطق الخليج العربي والبصرة)) [٢٧].

بدا القناصل البريطانيين تنفيذ تلك التعليمات وبمساعدة ملحقيهم العسكريين في ذلك، وعندما وجدت الحكومة البريطانية ان تقارير القناصل البريطانيين قد كثرت عن تهريب الأسلحة لاسيما تقرير مقيمها في بوشهر والذي أظهر خطورة الأسلحة المهربة على المصالح البريطانية حتى السياسية منها، ذهبت الى تعيين موظفين وضباط تجاريين إضافيين لهم إلمام بصناعة الأسلحة وأنواعها وطرق تهريبها وتجارتها لا بل مساعدة تجار السلاح البريطانيين كي تكون التجارة بايديهم من خلال إشراف القنصليات البريطانية كما

هو معمول في النشاط الفرنسي في في مسقط والذي ذهب الى هذا المنحى الى درجة اعتبر في حينها التاجر الفرنسي (جوجيرGoguger) من أنشط تجار السلاح في مسقط وتمكن من جمع ثروة من جراء التهريب قدرت في حينها بـ (٤٠) ألف جنيه إسترليني وكان ذلك احد فقرات تقرير الملحق البريطاني في مسقط الى مراجعة[٢٨]. كما كان تقرير الملحق التجاري الفرنسي لسنة (١٨٨٤) يؤكد تفوق تجارة دولته مما دفع بريطانية وقناصلها الحد من هذه التجارة أيضا بل زيادة موظفي المراقبة ولكي يطمئن المقيمين مراجعهم ومنهم موكلر (١٨٨٢-١٨٨٤) ردا على اوامر تعيينه، بعث برسالة خطية تضمنت الأمور الآتية[٢٩]:

١-أن هذه المنطقة ويعني الخليج العربي من أكثر المناطق سيطرة على مصالحنا ولكن كلما دخلت دولة جديدة في المنطقة ، وضعنا نشاطها تحت المراقبة في تهريب السلاح ووقفنا ضدها لاسيما اذا كانت تجني فوائد أكثر وذلك بزيادة أثمان الأسلحة المهربة على حساب مصالحنا . وهنا لا بد من الإشارة الى ان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) كان قد طلب من سفيره (صالح منير باشا) في باريس إرسال بعض الأسلحة له وان تكون خفيفة جداً[*] .

٢-أن ما يثير قلقنا هنا بعض رؤساء القبائل ورغم أننا ومن خلال وجود قنصلياتنا تم الاتفاق مع بعضهم لأبل توبيخ بعضهم لكن الأمر لا زال يحتاج إلى الكثير من العلاقات في مجال تهريب الأسلحة (وعليه فقد كتب القنصل البريطاني في اسطنبول بان اغلب الأمراء ورؤساء القبائل هنا يتحدون بالأسلحة سواء كان من باب الخبث مع الآخرين او أظهار القوة في إشارة الى بعض رؤساء القبائل الذين التقى بهم في البصرة والذين اظهروا عند استقباله كثرة الأسلحة عند أعوانهم).

٣-وعورة المنطقة واختلافاتها المائية وعدم وجود الشركات البريطانية لتشغيل العدد الكبير من الناس لصالح نشاطاتنا هنا جعل التهريب لبعض السكان مهنتهم الرئيسية ومحاولاتهم التمسك بهذه المهنة بأية طريقة اعتبارها مهنة للعيش او التقرب من أمراء القبائل.

٤-كما أود أن أعلمكم هنا أن بعض الصناعات الخفيفة للأسلحة قد ظهرت وهي لم تكن موجودة وممكن أن تتطور هذه الصناعات وبالتالي فقد أصبح بيع الأسلحة بيد بعض الشيوخ والأمراء، أمر في غاية الخطورة.

٥- كذلك أود الإشارة الى مسألة مهمة وهي العمل على إيجاد بعض العلاقات بين المهربين وبين عيوننا المتواجدين في المنطقة بدليل ان احد رعايانا هو الذي اخبرني قبل مدة عن وجود أسلحة في طامور للعلف الحيواني مغطى بالتراب في البصرة.

ويتابع المقيم (وهنا دفعني فضولي أن أجلب بعضها لمعرفة طريقة صنعها وإرسال قسم منها إليكم وان أحد رعايانا ومن أصل فارسي ساهم كذلك في مثل هذه الأعمال وكان عوناً لي في اكتشاف ذلك[٣٠]). وعندما سألت هذا الراعي بعد فتره قال (أن سوق الأسلحة في المدن الخليجية رائج بشكل كبير وهناك مخازن تبيع الأسلحة ليلاً[٣١].) ويبدو لي أن ثقافة المجتمع في التهريب في هذا الوقت ساعد على ذلك وقد يتعلق ذلك بموضوع الحاجة المادية لبعض أهالي الخليج العربي لا بل والحديث عن بعضها حيث عندما أراد الفرنسيين مثلاً أقامة مخزن للفحم في مسقط أثمرت جهودهم في هذا المجال وعندما علمت بذلك أخبرت مراجعي هنا في الخليج بخبر هذا الامتياز مما ثارت ثائرتهم وسعوا إلى إلغائه واتهموا القائمين عليه بخزن الأسلحة أيضا فيه أو إخفاء المهربين ، كما علمت هنا ان ذهاب (فاغان) المعتمد السياسي البريطاني في مسقط لمقابلة سلطان عمان فيصل بن تركي والضغط عليه لكي يلغى الاتفاق مع الفرنسيين في هذا المجال لان ذلك يمثل خرقاً لمعاهدة (١٨٩١) *بين مسقط وبعض امارات الخليج ودولتنا ورغم تراجعه، إلا أن التهريب استمر وبشكل واضح لاسيما فى المناطق التى تعتبر مهمه لمصالحنا

في أيلول عام (١٨٩٥) خول الحاكم البريطاني في بومباي المقيم البريطاني في الخليج العربي وملحقه التجاري منح رخصة إلى احد الرعايا من أصل فارسي وأسمه (صبحي محمود توكلي) لشحن مواد أولية لصناعة العتاد الأمر الذي أغاض حكومة فارس والتي قامت بتكليف أحد ضباطها لمعرفة طبيعة هذا النشاط وتواجد المهربين في الحدود لاسيما مع بعض مناطق الخليج وقيام بعض القنصليات بالسماح وبشكل رسمي لبعض الأشخاص لتنفيذ هذه الأنشطة[٣٢].

أن الإطار الرسمي الأكثر وضوحاً هو قوة تلك العلاقات في وضع المعاهدات التي وضعتها حكومتنا مع بعض شيوخ الخليج العربي في هذه الفترة والتى وضعت موضع التنفيذ والتى يطلق عليها كما نعرف (الاتفاقيات المانحة- Exclusiue Agrcements) هي اتفاقيات أعطت لبريطانيا المسؤولية في أدارة العلاقات الخارجية لأمارات الخليج بواسطة الوكلاء السياسين والذي اتخذ المقيم العام في بوشهر مركزاً له بداية هذه الفترة، ثم أنتقل الى

البحرين والكويت ، وأجرى تعين هيكلية وظيفية كبيرة اعتمدت المعتمدين والوكلاء والملحقين والحق بهم موظفين من درجات الملحقين التجاريين والعسكريين الذين أخذوا يتابعون نشاط البحر والسفن والتهريب وكذلك الأسلحة المهربة في بعض المناطق ,أن شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة (١٨٥٥-١٩٠٩) كان قد وقع في آذار (١٨٩٢) اتفاقية بريطانيا نيابة عن ورثته ومن خلفه نصت على عدم البيع أو الرهن لأحد ما في ملكه الا بريطانيا، ويبدو أن جوهر هذه الاتفاقية هو المحافظة على هدنة في البحر وعرض المشاكل على المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج العربي.

وبقدر تعلق الأمر بالأسلحة فقد خول المقيمين في الخليج العربي للأشراف على الأسلحة ولا سيما المهربة والمصنعة ومن ذلك مثلاً إشراف القنصل البريطاني ، في مسقط جيمس هاس (١٨٩٥-١٨٩٦) للأشراف على وصول (٤٠٠٠) بندقية على ان تخزن في مكان امن يمكن للقنصل البريطاني في بوشهر وملحقه العسكري والتجاري الأشراف عليه ومتابعة أنواعها ومصادرها وأسباب وجودها في المنطقة[٣٣].

في هذه الفترة وصلت إشارة من بومباي بتعين أحد الضباط للأشراف على الأسلحة[٣٤].

ولكن وعندما زاد الأمر سوءاً كانت السلطات البريطانية قد حاولت معرفة الجهات التي تتدفق وتهرب منها الأسلحة خارج أشرافها، ومما يؤكد ذلك التقرير الرسمي من الوكيل البريطاني في البحرين في كانون الثاني (١٨٩٧) والذي يبين فيه بشكل مفصل عدد الأسلحة والذخيرة الذاهبة إلى بوشهر عام (١٨٩٦) ولمدة (٦٠)[*] يوم وبالرغم من اختفاء أعداد كبيرة منها الا أنه قدرت بـ(١٥) طن[٣٥]. وذكر بأنه قد كتب على صناديق التهريب هذه عبارات أنها (تحتوي على الشاي أو السكر او الأواني) لإخفاء حقيقتها[٣٦].

في عام (١٨٩٩) رفع برسي كوكس المقيم العام البريطاني في الخليج العربي تقريراً الى مراجعه يطلب تعيين مساعد ملحق عسكري وتدخل حكومته للعمل على منع تهريب الأسلحة الى ميناء بندر عباس التي انتشرت في الآونة الأخيرة فيه الأسلحة التابعة لإيران لاسيما وان هذا الميناء محل اختلاف بيننا وبين إيران وسبق وأرسل تقرير بنفس المعنى حول تجارة الأسلحة في البصرة [٣٧].

في عام (١٩٠٠) جددت الحكومة البريطانية أعادة هيكلية قنصليتها في بندر عباس ليديرها المقيم ترنيش (١٩٠١-١٩٠٤) وتعين ضابط عسكري يأتي فى هيكلية القنصلية بعد نائب القنصل ليشرف على مكتب الكمارك وتهريب الأسلحة وكان من اختصاص هذا

المكتب الأشراف على الأسلحة المهربة ليمنع السلاح المهرب على الحدود بين الكويت والبصرة وقطع الطريق أمام ما يجري من خزن للأسلحة في الحدود بين البصرة والكويت[٣٨].

خلال الفترة (١٩٠١- ١٩٠٧) وجهت الحكومة البريطانية أن يكون من مهام الملحقين العسكريين إعداد تقارير لتوجيه ضربات لتجارة الأسلحة الداخلة والخارجة من الخليج العربي ومراقبة الطرق بصورة دقيقة لاسيما بعد وصول أسلحة إلى زنجبار ومسقط ومياه نهري دجلة والفرات[٣٩].

في عام (١٩٠٢) اكد نفس القنصل ومن خلال تقرير الملحق التجاري في الوكاله السياسية البريطانية في بوشهر السيطرة على (٢٠) بندقية وكميات كبيرة من العتاد مهيئة للتهريب الى الساحل الخليجي حيث اعترفت بريطانيا ومن خلال أشارة لتقرير قنصلها على استمرار تهريب الأسلحة ووجدت من الضروري تكثيف الإجراءات والحد من هذه الظاهرة[٤٠]. وعليه ولكثرة مسائل التهريب في الخليج العربي دفعت بريطانية لمجابهة هذه التجارة التي أخذت تزعج موظفيها وقناصلها ومقيميها وبالتالي إزعاج سلطاتها ومراجعها وترى منها فرصة للحد من قوة المجموعات والقبائل لا بل حتى بعض السلطات المحلية الموالية والغير الموالية لبريطانيا واستغلال هذه الأحداث في بعض المناسبات لإجبار بعض المشيخات للخضوع لها [*] ولهذه عقدت معاهدة مع شيوخ الساحل العربى منعت بموجبها إدخال الأسلحة . ويعد الخطاب الذي ألقاه نائب الملك في الهند اللورد كيرزن (١٨٥٩-١٩٢٥) في عام١٩٠٣ خلال زيارته للشارقة فيها تشديداً على السفن في الخليج وان تكون مسؤولية ذلك من مهام الدبلوماسيين البريطانيين هنالك حصراً[٤١].

في بداية عام (١٩٠٧) وعندما عين العقيد (وير) ملحقاً عسكرياً مشرفاً على مناطق الخليج العربي من الناحية العسكرية وتحديد المسؤولية عن ما يهرب ويخزن من الأسلحة بعد ان وضع نفسه في خدمة العلم البريطاني لغرض تعطيل حركة التهريب اذ وصل الحد به اقتحام القوافل لاسيما تلك القوافل التي تحركها الجمال ويعمل بها المهربين وعندما كتب تقريره الشهري ذكر آن بعض الأعداد المهربة عن طريق الجمال من صحراء مصر الى الحجاز تذهب الى بعض أطراف المعارضة في الكويت والبحرين ومن ذلك يذكر انه (ومن خلال قافله واحدة ان عدد الجمال كانت (٦١) جملاً ويحمل كل جمل كيس من الأسلحة أو الاعتدة مع بعض الأثاث على ظهر البعير وتتحرك هذه الجمال ليلاً) [٤٢].

الصلاحيات القضائية الممنوحة للملحقين في مجال تهريب الأسلحة:

كانت السلطات القضائية لهؤلاء الدبلوماسيين والملحقين العسكريين موجودة في مقرات القنصليات البريطانية والمقيميات ، وبالتالي فهؤلاء يأخذون صلاحياتهم القضائية من مقرات قنصلياتهم ولا يعتمدون على القضاء العثماني او الفارسي بل أن محاكمة رعاياهم المشاركين في تهريب الأسلحة تتقرر من قبلهم في القنصليات[٤٣]. وهذا في نظر الآخرين مخالف للقوانين فوجهت لهذا القانون انتقادات من جهات قانونية كان منها معهد القانون الدولي في دورة كامبرج عام ١٨٩٦ الذي ينص ان لا تدخل الصلاحيات للدبلوماسيين في مجال يتناول المس بالإنسان[*].

وتعتمد سلطاتهم القضائية على بنود الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين بريطانيا وبين الدول الأخرى ومن ذلك مثلاً الاتفاقيات المبرمة بين بريطانيا وفرنسا وفارس وبعض مشيخات وأمراء الخليج ومسقط والتي ترى انه من حق السفن الحربية البريطانية تفتيش كل السفن الفارسية والمسقطية والفرنسية التي لا تحمل ما يخولها بأوامر من السلطات القضائية البريطانية العليا باستثناء بعض السفن التي تمخر المياه الخليجية فيؤولون أمرها إلى السلطات العثمانية والفارسية، أزاء ذلك وفي عام (١٩٠٣). مثلاً أعلن العقيد كمبال المقيم السياسي في الخليج العربي أنه من حق السفن البريطانية تفتيش حتى السفن للدول الأخرى ويقصد هنا السفن الفرنسية والروسية كما أعلن بإمكانية بعض الدبلوماسيين البريطانيين ومنهم الملحقين عن الكمارك تسليم بعض الأسلحة المنفردة لبعض المسافرين والذين يحملون أجازات الترخيص والمتجهين الى بعض المناطق ومنها المنامة والكويت وكان هذا من المتشددين على تنفيذ صلاحيات القناصل في الخليج العربي[*][٤٤].

في عام (١٩٠٧). وعندما وجدت بعض المقيميات البريطانية قيام بعض السلطات العثمانية والسلطات المحلية في الخليج العربي محاكمة بعض رعاياها والذين يقومون بتهريب الأسلحة ووجدت من المناسب اعتماد السبل الموكلة الى القناصل حصر محاكمة هؤلاء في داخل القنصليات البريطانية وإيداع الأسلحة الى مقرات القنصليات البريطانية باعتبار أن كل دبلوماسيها محصنين وينتمون الى التاج البريطاني .

في عام (١٩٠٨). وعندما أرادت السلطات المحلية في الكويت محاكمة أحد الرعايا البريطانيين تدخل القنصل البريطاني في البصرة، وبعث برسالة الى الوالي العثماني بعدم جائزية محاكمة رعايانا وتسليم الأسلحة التي بحوزته الى مقر قنصليتنا وإلا سوف نعتمد

أجراءتنا ونعلم مراجعنا في هذا الأمر وذيل رسالته (باسلوب من التهديد المبطن وقد اعتبرت اللهجة التي أستعملها القنصل من باب التهديد والدعاية).

في عام (١٩٠٩). ذهبت السلطات المحلية في البحرين الى منع السفينة البريطانية من الرسو في ميناء المنامة بحجة وجود أسلحة مهربة عليها تعود الى الرعايا المتواجدين هناك غير أن المقيم البريطاني في البحرين أكد ((أن هذا يدخل في صلاحيتنا وليس صلاحيات الغير وعليه فإننا سنتحرى عن ما فيها ونقوم بأعداد تقرير بذلك. وإذا تطلب الأمر سنقاضي هؤلاء الرعايا في مقرات أحدى قنصلياتنا المنتشرة في الخليج العربي)).[*] .

<u>دور الملحقين البريطانيين في تطبيق بعض القرارات بشأن التهريب (مؤتمر بروكسل):</u>

أنعقد هذا المؤتمر في بروكسل في(٢٨ نيسان ١٩٠٨) لمنع تجارة السلاح وكان جزء من مواده تتعلق بالحصار البحري على سواحل الخليج العربي[٤٥]. ومنع تهريب الأسلحة. هنا شارك الملحقين العسكريين في القنصليات والمقيمات البريطانية في مناطق الخليج العربي ، في كيفية تطبيق هذا القرار وفرض الحصار لاسيما بعد ان شاركت حكومتهم في هذا المؤتمر وأصدرت تعليمات بذلك وكان أول نشاط في ذلك ان طلب الجنرال الكبير سلاد (slad– توكسي) من دائرة الحصار البحري البريطاني تنفيذ قرار بروكسل على بعض مناطق مسقط التي هي تحت إمرته من خلال أشراف القنصلية في مسقط وبعض مدن عمان البحرية والتي كانت محط اهتمام بريطانيا في تجارة الأسلحة[٤٦]. وأوعز بشراء محطات لاسلكية ومعدات تحد من هذه التجارة بالإضافة الى ما موجود لدى القنصلية البريطانية في بوشهر الأمر الذي اعتبرته بعض الدول ومنها فرنسا ان بريطانيا تطبق بعض ما يفيدها من مقررات بروكسل ولا تطبق كل الاتفاق ومن ذلك بأن الإشراف لها يشمل اغلب مدن عمان وكان ذلك مبرر لبريطانيا في موضوعة التدخلات الفرنسية الكثيرة في مسقط في نيسان (١٩١٠). كتب الملحق العسكري الجنرال هولاردhollhar . تقريراً إلى مراجعه أن تشدد الحصار البحري على تهريب الأسلحة بعيداً عن أتفاق بروكسل وعليه وفي ربيع (١٩١٠). بدأ التشديد يأخذ دوره في الخليج العربي لاسيما بعد قيام مجموعات عسكرية بريطانية إحراق بعض القوارب حتى وان كانت تعود لرعاياها ومن ذلك إحراق أحد الشاحنات لأحد تجار تهريب الأسلحة في عمان, وكتب في تقريرا فى نجاح خطته وبهذا أزر زميله سلاد في طلبه زيادة القوة البحرية البريطانية في مسقط حيث أقترح سلاد

(ان تكون القوة البحرية اللازمة لنجاح الحصار تتألف من (٤) طرادات و(٧) سفن حربية وقد دافعت حكومة الهند عن هذا الإجراء ووضحت أن عكس ذلك يعني الخروج على مقررات مؤتمر بروكسل) [٤٧].

ويسبب التخوف المستمر للقنصليات البريطانية زادت الحكومة البريطانية عدد المجموعات العسكرية ومحطات اللاسلكي لاسيما بعد مقتل ضابطين بريطانيين و(٣) جنود في منطقة فارس لاسيما (شيراز) لا بل طبقت الفقرة (٣) من تقرير الملحقين العسكري في المنطقة[*] وهو التأكيد على زيادة عدد الدوريات العسكرية وتطبيق توجهات الحكومة البريطانية واتهام الآخرين أن ذلك يدخل في مصلحة الجميع[٤٨].

عليه وبعد كل هذا أخذت السلطات البريطانية في الخليج تطبيق مقررات بروكسل تلك التي لا تقيد مصالحها وتؤكد فقرات تقريرها المثبت في هذا المؤتمر لتأخذ منه نشاطا لكل دولة من دول الخليج العربي دون دوله اخرى .

<u>موقف الملحقين العسكريين البريطانيين من تجارة الأسلحة في الكويت :</u>

كانت الكويت فى الاصل مرفا صغيرا تقطنه قبائل من بى عتبة وقد غزاه البرتغاليون فى القرن السادس عشر مع بقية انحاء الخليج العج العربى وفى عام ١٧٥٢ استطاع ال صباح (زعماء عتبة) الاستيلاء على المرفا واقاموا عليها امارة صعيرة ,وبعد ان امنت بريطانيا سيطرتها على القسم الاكبر من الخليج العربى اندفعت شمالا نحو الكويت وكان الصراع الداخلى بين الاخوة فى الكويت قد ادى الى مقتل احدهما الشيخ محمد ال صباح الموالى للعثمانين وتولى المشيخة الشيخ مبارك ولكن السلطه العثمانية لم تكن راضية ,مما دفعه للجوء الى البريطانين *. وعن موضوع التسليح وموقف القناصل والملحقين العسكريين في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين هو فتح الباب للعمل في جانبين مهمين في بعض مناطق الخليج العربي وهما [٤٩]:-

١- التغيير السياسي في إمارات الخليج العربي والذي كان يفترض أن يحدث كمحصلة طبيعية لتشابك موازين القوى بين السلطات المحلية قبلية كانت أم عشائرية وبين عامة الناس وبالتالي محاولات السكان ان تكون بحوزتهم أسلحة.

٢- أن تجارة الأسلحة وتهريبها أستخدم بتخطيط متقن وحصر من قبل العاملين البريطانيين في الخليج العربي ومنها الكويت ومناطق أخرى والمطلوب الاستمرار في الخطة رغم ان بعض الأسلحة لإبل الكثير منها مخبأ في البيوت[٥٠].

ومن خلال دراسة هذين الموقفين يلاحظ بروز عوائل مشهورة بالغنى بسبب تهريب السلاح وبيعه وتصديره إلى أماكن غير مسموح بها وحدث هذا في الكويت حيث ان مجموعات انتهت الى السجون من خلال التهريب لأنها لا تمتلك سطوة العشائر الكبيرة وبالتالي فهي وقعت ضحية التهريب في الخليج العربي بخلاف غيرها.(*)

كما هو الحال في عائلة آل رشيد وعائلة آل صباح المتمسكتان بهذه التجارة وان أغلب الاسلحة المهربة الى هؤلاء تاتى من مسقط وبالتالي فقد اتهمت بريطانيا الكويت بأن الأسلحة المهربة أليها فرنسية لاسيما حرص شيوخ الكويت على الحفاظ على استقلال امارتهم ولذلك رفضوا االخضاع الكويت لنفوذها,من خلال سعيها الى ربطها بمعاهدات الصلح البحرى عام ١٨٢٠ او الضغط على شيخ الكويت لرفع العلم البريطانى والاعتراف بالسياده البريطانية ,وباستثناء بعض التطورات البسيطه فان العلاقات بين بريطانيا والكويت كانت فى حدود الدنيا خلال الفترة من١٨٥٩ حتى ١٨٩٦ وهى الفترة التى تعاقب فيها على حكم الكويت كل من صباح الثانى وعبدالله الثانى ومحمد بن صباح الثانى ومع تولى مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) اخذت تلك العلاقات طورا جديد ذهبت الى فتح صفحة جديده من العلاقات الودية .

ولهذا فأن نشاط تجارة الأسلحة لاسيما في زمنه[٥١] . والذي يخالف أسلافه الذين حذروا على ما يبدو من التهريب والتجارة خوفاً من السلطات العثمانية وحتى البريطانية اللتان لا تؤيدان تشجيع التهريب الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية لتسمية موظف تجاري مختص يتابع تحركات الشيخ مبارك وموقفه من التهريب وقيامه بتهريب الكثير من الأسلحة على ان يرتبط هذا الموظف بالوكيل السياسى فى الكويت وبعدها وخلال فترة قصيرة رقي هذا الموظف الى ملحق تجاري ليتابع بنفسه نشاط التهريب [٥٢] .

وكان الحد الفاصل في نشاط الملحقين العسكريين البريطانيين في منطقة الكويت هو اهتمام الحكومة البريطانية لاسيما حكومة الهند في متابعة مثل هذا النشاط ، بسبب العلاقات بعد عام (١٨٩٩) مع الكويت والتي أعلنت بريطانيا فيها حمايتها على الكويت من أجل حماية الطرق الخارجية المؤدية الى الهند[٥٣].وكان من بنود المعاهدة بين بريطانيا والكويت منع

الجانب التركي من الكويت وان تكون مصدرا لاخراج وتهريب الاسلحة الى الخارج , وكذلك ابعاد التهديد العثمانى للكويت وايقاف النفوذ الالمانى الروسى الفرنسى , مما يدل على ان هذه الاتفاقية من الاهمية التى تناولت التهريب كنشاط مهم من انشطة المصالح البريطانية وعليه عينت بريطانيا في هذه الفترة خيرة الملحقين العسكريين البريطانيين في الكويت من خلال المعاهدة المبرمة معهم ومنهم كان جاسكن (J.C.Gaskin) مساعداً للوكيل البريطاني هناك(٥٤). وكان أول نشاط له ولمجموعته هو تشكيل فريق لمعرفة أي المناطق والطرق أكثر إثارة في موضوع تجارة الأسلحة ومتابعة تقارير القنصلية البريطانية وهنا وكرد فعل للشيخ مبارك على رسالة القنصلية البريطانية التي أكدت بضرورة منع التهريب عبر أراض الكويت يقول مبارك أنما (قبلت أن أمنع طلبات دخول الأسلحة إلى الكويت والخروج منها وذلك لأجل أجراء هذا المنع أصدرت أعلاناً لى كافة المباشرين بهذا الأمر أن يكفوا عن هذا النشاط وإلا فسوف يسلمون الى الجهات البريطانية) (٥٥).

في عام (١٩٠٢) وبسبب الصراع بين آل رشيد وآل سعود والذي شجع مبارك وآل سعود على اقتناء السلاح وكيفية الوصول إلى مصادره ،هنا لابد من القول أن بريطانيا ساندت آل سعود على ذلك، وعند قيام احد زعماء القبائل من آل رشيد بالشكوى على الملحق العسكري البريطاني من الوقوف إلى جانب آل سعود أجاب القنصل بأن له الحق والحصانة القضائية الممنوحة له والتي تؤكد الحق في التفتيش والعمل على تطبيق التعليمات والتي منها:

١-أبعاد آل رشيد الموالين للسلطات العثمانية من المنطقة وكانو يحكمون نجد وجبل شمر

٢-توزيع الأسلحة على بعض رجال قبائل الجزيرة وكان منهم ال عائض فى عسير ,وال ادريس فى جيزان

٣-عدم تساهل الملحقين العسكريين البريطانيين المكلفين بالإشراف على التهريب تحاشياً لوصول الأسلحة إلى ال رشيد وعليه ويمكن اعتماد الكويت مركزاً للأسلحة المهربة وذلك حتى يمكن الأشراف عليه بسهولة ، ويبدو ان فقرات هذا التقرير قد حظيت بارتياح السلطات الكويتية.

ولكن عندما زاد الشيخ مبارك من تماديه في تجارة الأسلحة على حساب هذا المركز وقفت بريطانيا ضده مما دفع الى استياء الشيخ مبارك من وقوف السلطات البريطانية ضده في هذا النشاط لاسيما وان الوكيل البريطاني في الكويت (أدعى بان شخصاً يدعى (مسويت)

احد رعايانا يعمل هنا في صناعة الأسلحة حيث وجد لديه تخويل من الشيخ المذكور للعمل بالمتاجرة بالأسلحة مع شركة لينج البريطانية)، لكن الشيخ وعندما قابل الوكيل السياسي البريطاني في الفاو أنكر ذلك لكن الوكيل البريطاني ذكر له بالأرقام الأسلحة المهربة ومن ذلك (٢١٥) صندوق من الأسلحة هربت من مسقط إلى الكويت عن طريق الشخص المذكور|مسويت) وبأوامر منكم. كذلك ذكر له بأنكم أهديتكم للشيخ خزعل أمير المحمرة (٦٠٠٠) بندقية شحنت من خلال يخته الخاص وبدفعتين فهل الأمر يحتاج الى توضيح أكثر[٥٦]. في عام (١٩١٠) وبعد زيادة الضغط البريطاني على الكويت صرح شيخ الكويت بأنه سيعمل على منع تجارة الأسلحة ولكنه أصطدم بحصول موافقة الملحق العسكري البريطاني (الميجور تريفور)، للسماح لرئيس قبائل المنتفك في العراق لشراء (١٥٠٠) بندقية من مسقط على ان ينقلها إلى الكويت بعد حصوله على تصريح الموافقة لحساب عشائر المنتفك[٥٧].

وعندما استمرت بعض القبائل وحكومة الكويت بالتهريب فوضت بريطانيا لنفسها وضباطها العسكريين حق تفتيش السفن في المياه الإقليمية الكويتية وبعد أجراء التفتيش عملت على أشعار شيخ الكويت ببعض فقرات التقرير ولاسيما ما يخص الأسلحة المهربة.

في نيسان من عام (١٩١٠). أرسل المقيم البريطاني في الخليج العربي برسي كوكس رسالة شكر إلى الشيخ مبارك حول ضبطه بعض الأسلحة رغم الخلاف معه،وقام المقيم المذكور بتسليم هذه الأسلحة إلى العسكريين والضباط المسؤولين عن الأسلحة في المقيمية والتوجيه بائتلافها[٥٨].

في حزيران من عام (١٩١٠) أرسل المقيم البريطاني في بوشهر رسالة الى المقيم في الخليج يعلمه بضرورة أعلام حكومة الهند بان المعتمد البريطاني في الكويت أخبره استمرار تهريب الأسلحة دون اكتراث من بعض رؤساء القبائل الموالين لشيخ الكويت مما دفعنا ومن خلال عيوننا التحري عن أسماء هؤلاء[٥٩].

في عام (١٩١٢) كتب الضابط البريطاني كروفر المسؤول عن متابعة الاسلحة المهربة كتاباً سرياً برقم (٥٨) مؤرخاً في آب (١٩١٢) يقول (بقدر تعلق الأمر بتهريب الأسلحة فى الكويت فان موضوع أخر ظهر على الساحة الكويتية وهو الصراع على تهريب اللؤلؤ ومنها الأسلحة حيث أخذت هذه التجارة تنشط ولصالح أشخاص معينين وقد تضر بمصالحنا أذا لم نقف ضدها الأمر الذي أزعج السلطات الكويتية، وهنا يؤكد الملحق العسكري

البريطاني ان تجارة الأسلحة قد خفت وبدأت تجارة جديدة في الكويت وكتب الى مراجعة بأن الأفضل ان تكون بعض مناطق الكويت مخازن لأسلحتنا في المستقبل القريب بعيداً عن التجارة الجديدة التي لا تخشى من انتشارها[٦٠],كما طلب المقيم البريطانى من امير الكويت الانتهاء من موضوع الاسلحة وان يضع علامه على جميع البنادق لان فى نية الحكومه الانكليزية البحث عن كل بندقية غير موسومه وبناءا عليه وسمت كل النادق *

وكأنه هنا يقصد ما كانت تؤكده تقارير زملائه من ان الحرب العالمية الأولى على الأبواب ويجب الاهتمام بالعلاقات مع دول الخليج.

دور الملحقين الدبلوماسيين البريطانيين في المنافسة الدولية في مجال الأسلحة:

ظلت منطقة الخليج العربي في منافسة شديدة ومسرحاً للتصارع المكثف بين القوى الدولية والمحلية في مجال الأسلحة في نهاية القرن التاسع عشر، فقد سعى الفرنسيين والألمان والروس للحصول على حرية نشاطاتهم في هذا المجال لا بل في مجال الأنشطة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال وعلى لسان الملحق العسكري البريطاني في مقيميه البصرة يقول (أن الخليج العربي بحيرة بريطانية وعليه ومنذ عام (١٨٩٣). انتزعت دولتنا وبشكل رسمي ضمان استيراد الأسلحة وتصديرها من والى منطقة الخليج العربي والحد حتى من عمليات التهريب أن لم تكن في صالح دولتنا) وسوف لا نضع من ينافسنا يعمل وعلى فرنسا الابتعاد عن الخليج العربي[٦١].

ودليلنا على ذلك زيارة كيرزن نائب الملك في الهند عام (١٩٠٣) إلى منطقة الخليج العربي في عدة سفن حربية لإظهار (أسنان الأسد) لقوة بريطانية هنا ومشاركة المختصين في المعرفة بمسالك الطرق والمهمة في الخليج العربي كله[٦٢].

بالمقابل يأتي اعتماد فرنسا في التنافس على الشركات والتجار الفرنسيين دون التمثيل الدبلوماسي ، لأن تمثيلها هنا كان ضعيفاً ولا يمثل عنواناً في المنافسة السياسية ولكن ومع هذا فقد فكان تجارهم ومنهم التاجر جوجير(Goguger) يسكن مسقط ثم أنتقل الى المنامة، وهناك استقبل سراً أكثر من مرة أسلحه فرنسيه وكان أخرها وصول (٥٠٠) بندقية جمعها أحد رعاياه الفرنسيين وباعها التاجر المذكور على بعض تجار مسقط[٦٣].

كذلك وفي عام (١٩٠٢) زاد الفرنسيين من شحنات الأسلحة لتصل إلى (١٠٠٠) بندقية و(٣٠٠) صندوق، مما أثار الجهات البريطانية في الخليج العربي لأسباب عدة منها[٦٤].

١-خوف البريطانيين من موطأ قدم لدول أخرى ومنها فرنسا في الخليج العربي لاسيما في المنامة والكويت كماهو الحال فى مسقط لاسيما أن لفرنسا كان موطأ قدم هناك .

٢-الخشية من أن تقوم السلطات الفرنسية بتنظيم علاقات مع جهات في مسقط وجهات حكومية في الكويت على حساب المعاهدات البريطانية المبرمة مع هؤلاء سلفاً.

٣-خوف بريطانية من إنفراد فرنسا في احتكار الأسلحة لحساب مصالحها فقط في الخليج العربي

عليه ولكي تقطع بريطانيا الطريق أمام شيخ الكويت وشيخ البحرين قام جوسير أحد الضباط العسكريين البريطانيين في شباط (١٩٠٤). بزيارة الى الشيخ مبارك وإقناعه باستيراد الأسلحة الخاصة به وبحاشيته من بريطانيا فقط بعيداً عن الأسلحة الفرنسية لاسيما وانه قد صادف في هذه الأيام ان التاجر الفرنسي الموجود في الكويت أيضاً قد عرض على الشيخ مبارك تخفيض ما نسبتهُ (١٠%) من الضرائب لصالح ماليته الخاصة به ، ويبدو أن هذا الأمر لم يروق حتى للتجار الكويتيين خوفاً من احتكار هذه التجارة بيد شيخهم وخروج هذه التجارة من أيديهم ويكون ذلك على حساب علاقات سلطاتهم المحلية مع آل رشيد[٦٥].

في عام (١٩٠٦) وأثناء تشديد الضباط البريطانيين على تجارة الأسلحة وصلت السفينة (فتح الخير) وهي ترفع العلم الفرنسي*، وقد حاول الضباط البريطانيين في الكويت مثلا ألقاء القبض عليها ومصادرة الأسلحة منها وتسليمها إلى الضابط البريطاني المسؤول ودفع ضرائب مقدارها (٦) ريالات عن كل بندقية[٦٦]. ولما كانت الاستعدادات للحرب الأولى حاضره في الخليج العربي دفعت بريطانيا أن لا تقبل أي دخول للأسلحة المهربه وحتى أن كانت من الدول الصديقة ولكن عندما انضمت بعض دول الخليج العربي الى التحالف البريطاني الفرنسي فى منع الاسلحة المهربة أقرت أن يكون ذلك حسب مناطق القتال لكل دولة.

وإذا ذهبنا إلى التنافس حسب الدول فقد كان الضغط الروسي تجاه الخليج والهند هو الأخر قد أخذ يتزايد باستمرار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبلغ ذروته من عام (١٨٩١) مما أثار الفزع فى الأوساط البريطانية ويمكننا تأكيد ذلك عندما عبرت بريطانية عن أهمية الخليج والقول فلتذهب روسيا فى صراعها الى مكان غير الخليج العربي).[٦٧]

وفي أطار سعي روسيا للحصول على موطئ قدم لها شهدت الفترة من (١٨٩٥—١٩٠٥). نشاطاً روسياً متعدد الظواهر تمثل في زيادة عدد سفن ومحاولات إشراكها في أنشطة الأسلحة ومما يؤكد ذلك زيارة القنصل الروسي في بوشهر عام (١٩٠٠). مع عدد من الضباط ومنهم الملحق العسكري لشيخ الكويت وأكدوا له استقلالية الكويت واقترحوا أن يكتب كتاب شكر للقنصل الروسي إلا أن الشيخ رفض ذلك خوفاً من توجس بريطاني واتهامه بعلاقات جديدة مع الروس وهكذا فقد ظلت المحاولات الروسية قائمة في الخليج ولكن في كل مرة كانت بريطانية لا تقبل بذلك[٦٨].

وعليه فان المنافسة الدولية وخاصة عند قرب اندلاع الحرب العالمية الأولى حصلت الكويت، ونجد، والإحساء، وقطر، والبحرين، مواضع مهمة في هذا المجال وتدخل بريطانيا وملاحقاتها في ذلك، لاسيما ما يتعلق تدخل الدول العثمانية في هذه المناطق.

<u>موقف الدولة العثمانية من نشاط الملحقين العسكريين في الكويت:</u>

تميزت المرحلة خلال الفترة ١٧٤٠-١٨٣٩ بالامتيازات التجارية فى الدولة العثمانية لاسيما امتياز توطين الاجانب وكثرة تواجدهم فى كل مناطق الدولة العثمانية التى لها سيطرة عليها , لكن هذه الامتيازات كانت لاتستمر طويلا لانها تمنح عن طريق السلطان ويبقى الامتياز سارى المفعول مادام السلطان المانح للامتياز فى كرسى الحكم فاذا تغير السلطان بسبب الوفاة او العزل كانت هذه الامتيازات تتغير اجباريا او تتجدد ورغم ان تجديدها كان يلاقى صعوبات عند السلطان كان بعض القناصل والمقيمن يستغلون هذه الفترة لصالح السيطرة فى طريق مصالحهم لاسيما فى بعض مناطق الخليج ومنها الكويت لاسيما فى موضوع القبائل واسلحتهم كما كان لفتح قناة السويس عام (١٨٦٩) وتعيين ولاة جدد همهم السيطرة أكثر على الخليج العربي ومنهم مدحت باشا والي العراق الذي كان على خلاف مع سياسة بريطانيا في الخليج العربي، الأمر الذي دفعه الطلب من سلطاته العثمانية إجراء محاولات الإقناع مع بعض الشخصيات من شيوخ الخليج العربي ومنهم شيوخ الكويت الى حيث مصلحة الدولة العثمانية وبالطرق التى تراها مناسبة ، وكان من ذلك ان جعل الكويت قضاءا تابعاً لولاية البصرة عام (١٨٧٠) وكذلك محاولاته السيطرة على قطر وتعيين حاكمها قائمقاماً يضاف إلى ذلك محاولات السلطات العثمانية التقرب من آل سعود وتنفيذ بعض طلبات، البحرين ونجد، والاحساء، الا انه في عام (١٨٧٨) وعندما بدأ النشاط الروسي

يدخل بقوة إلى مياه الخليج العربي لاسيما بعد أن عينت روسيا قنصلاً لها في بغداد* ومحاولات اعتماد الكويت ميناءاً مهماً يوازي ميناء البصرة هنا شعرت السلطات البريطانية بزيادة العلاقة بين الطرفين وعليه راحت الحكومة البريطانية تفتش عن البدائل التي تكبح فيها هذه العلاقات[٦٩].وعليه وما أن حل عام (١٨٩٩) حتى عقدت معاهدة الحماية البريطانية الكويتية التي كان فيها للمقيمين و العسكريين في المقيمات لبريطانية الدور الكبير من جراء ما كتبوه من تقارير سرية تؤكد بأن المصالح البريطانية في الكويت بحاجة إلى إتمام هذه المعاهدة ومنها[٧٠].

١- إقناع الشيخ مبارك بأنه سوف يحصل على نسبة من الضرائب التي يتم الحصول عليها من جراء الأسلحة المهربة.

٢- الاتفاق على رفع العلم البريطاني على السفن كلها باستثناء بعض السفن القادمة من الموانئ العثمانية وبمراقبة بريطانية والتي يصعب على السفن البريطانية تفتيشها[٧١] ، (وقد برر الملحق العسكري عدم تفتيشها لأسباب عدم أثارة بعض الدول).

هذه الأمور دفعت الى خلاف الكويت والسلطات العثمانية والروسية الأمر الذي شجع الى نشاط قوي أخر للضباط العسكريين البريطانيين لاسيما بعد أن عين النقيب نوكس (knox) معتمداً بريطانيا جديدا في الكويت وكانت التعليمات التي يحملها هي: [٧٢].

١- أقامة علاقات ودية مع شيوخ الكويت.

٢- العمل على حماية المصالح التجارية البريطانية.

٣- مراقبة النشاط العثماني على حدود الكويت.

٤- مراقبة الأسلحة التي كانت تصل إلى الكويت ومنها بعض الأسلحة التي تصل إلى أيدي أبن سعود من الكويت.

٥- عدم أعطاء تصاريح لتجارة الأسلحة وكذلك التدخل لمنعها ، و بموافقة المعتمدين او المستشارين البريطانيين.

في عام (١٩٠٠). ذهبت الوكالات البريطانية تعكس تعهد الشيخ مبارك بمنع مرور الأسلحة في مياه الخليج وكان من ذلك ما أكده لونسرlawrence) وهو الأمر الذي هددت بريطانيا الكويت وتشهره عند الضرورة مما دفع الى تعرض التجارة الكويتية الى بعض الخسائر جراء ميلها بعض الشيء الى التوجهات العثمانية.

نشاط الملحقين في تجارة الأسلحة في نجد والإحساء:

كانت نجد يحكمها ال رشيد وتضم نسبة كبيره من اراضى الجزيره وكانت التوجهات البريطانية ان تحكم هذه المنطقة وغيرها فى قلب الجزيرة بشكل غير مباشر لاسباب عديده منها وجود الدوله العثمانية وسيطرتها على الاحساء , كذلك فان لبريطانية مصلحة فى حكم هذه المنطقة مجزاة بحيث تستطيع التحكم بمصيرها, كما ان تقارير الوكلاء البريطانين توكد بانه ليس من مصلحة بريطانيا الدخول بشكل مباشر فالمنطقة صحراوية واهلها بدو رحل ولايوجد مايغرى البريطانين باحتلالها ومع هذا كثرت تقارير هولاء عن كثير من المواضيع التى تخص المنطقة ومن ذلك ماكتبه القنصل جورج ديفى George devey وشاركه فى المهمة الشيخ محمد حسين من ١٨٩٦-١٩٠٦ حيث كانت الأسلحة تصل إلى نجد والإحساء * وكذلك تواجد الجيش التركي ووحداته واسلحته واعتدته التى ترك قسما منها , كما كتب عن الشريف عون الرفيق وتحركاته واسلحته وخطورتها وكيفية استغلاله تجنيد البدو وحاجتهم للاسلحة كذل ماكتبه عن بعض القبائل ومنها قبائل شمر التى تؤكد امتلاكها أكثر من (١٥٠٠) بندقية لكل قبيلة وكانت بريطانيا وضباطها يراقبون تصرفات المنطقة وتوخي الدقة والحذر ويشركون القنصل المذكور فى معرفة امتلاك القبائل لهذه الأسلحة وكان جل هذا النشاط ينصب فى عدم امتلاك آل صباح وآل مبارك وكذلك أبن سعود وعدم وصولها الى بعض الحركات الدينية(٧٣).

خلال الفترة من (٢٩ نيسان ١٩١٣) إلى (١٩ مايس ١٩١٣). كتب كوكس المقيم السياسى البريطانى في بوشهر كتاباً إلى مرجعه سكرتير حكومة الهند وأرسل نسخ من هذه المراسلات الى نجد حول وجود مخازن للأسلحة تعود لمسؤول سعودي وطلب رأي حكومته عن مصادرتها او احتجازها قرب الشارقة ثم أقترح الاكتفاء بحجزها دون الذهاب إلى أكثر من ذلك لكن مراجعهِ أكدت في جوابها الاكتفاء بمراقبتها وأماكن خزنها(٧٤).

ولكن ماعكر الأمور سقوط الإحساء على يد عبد العزيز بن سعود عام (١٩١٣) مما يعني ظهور قوة جديدة في الجزيرة والخليج العربي، مما دفع العتمد البريطاني (كوكس) أن يكتب مرة أخرى إلى مرجعه ربط قطر بعجلة السياسية البريطانية والذي عجل على عقد الاتفاقية البريطانية القطرية عام (١٩١٣). كما كتب (فأننا نعمل ونطلب هنا بضرورة مساعدة آل سعود في حكمهم وبالتالي فان هذه الحكومة الجديدة قد تحتاج الى بعض الأسلحة ومما يؤكد ذلك وعندما احتجزت بعض الأسلحة للسعوديين طلب عبد العزيز آل سعود من

المعتمد البريطاني في الشارقة إرسال رسالة حول ضرورة إرجاع الأسلحة لاسيما بعد ان أثمرت جهود المعتمد في أطلاق صراح رجالنا ويقي موضوع الأسلحة معلقاً) [٧٥] هذه الأمور دفعت إلى علاقات بريطانية مع أبن سعود لاسيما وأن الحرب العالمية الأولى أخذت تقرع طبولها.

نشاط الملحقين في قطر والبحرين والتنافس بينهم:

وقعت قطر تحت الحكم البرنغالى مثلها مثل باقى دول الخليج العربى فى مطلع القرن السادس عشر ,ثم خضعت للحكم الفارسى حتى اواخر القرن الثامن عشر,حيث استلم الحكم فيها اسرة ال بو سعيد من قبيلة كوارة واسس شيخها محمد بن ابى سعيد مدينة الدوحة ,ثم رحل عنها عام ١٨٤٦ليخلفه شيخ من ال ثانى هو محمد بن ثانى ,* حيث بدأت خيوط العلاقات البريطانية القطرية الأولية منذ عام (١٨٦٨) حينما عقدت بريطانية اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر آنذاك وما عرف في حينه بالمعاهدات غير المتوازنه حيث تعهد الشيخ محمد باحترام الأحكام العامة والسلام. لكن أبنه الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني تمكن من التخلص من اتفاقية (١٢/آب١٨٦٨) والعمل على الاتجاه برفع العلم العثماني خلافاً لبعض بنود المعاهدة التي عقدها والده[٧٦].

ورغم أن هذه الاتفاقية والتي جعلت من قطر مشيخة مستقلة عن البحرين وعلى الرغم من استئثار العثمانيين بالتفرد في قطر فان الانكليز لم يتركوهم يهنئون وحدهم بالنفوذ هناك فأخذوا يزاحموهم حتى باتت قطر موضعاً للتنافس الانكليزي العثماني، لاسيما ذلك الخطر على الأنشطة الاقتصادية ومنها تجارة الأسلحة لا بل حتى في ميناء الزبارة في (٦/آب/١٨٩٥) وعندما وجد القطريون ان العثمانيين لم يقفوا إلى جانبهم اضطروا إلى التحول في ولائهم للانكليز [٧٧].

اعتبر البريطانيون ومنهم وكلائها قطر خلال الفترة من (١٩٠١) إلى (١٩١٤) مركزاً رئيساً للسلاح الحديث والمهرب إلى الحجاز بسبب التعاون بين الشيخ جاسم محمد آل ثاني وعبد العزيز آل سعود الذي كان بحاجة ماسة للأسلحة لبناء الدولة السعودية[٧٨].

وعليه صدرت الأوامر للضابط البريطاني أسددل (Asddl) بتفتيش جميع الزوارق المحلية إلتى ترفع الأعلام القطرية والحجازية وحتى الكويتية وبالتالي حتى التي ترفع العلم العثماني والمتجهة من والى قطر والبحرين خشية زيادة تهريب الأسلحة[٧٩].

وبصدد التعليمات التي صاغها هؤلاء الضباط البريطانيون إلى موظفيهم في البحر حول قطر فأن الأوامر تقضي بالقبض على سفنها و تدمير الأسلحة والذخائر التي بحوزتها ألا التي تحمل أوامر خاصة ، فيمكن تثبيتها في سجلاتكم وإطلاق سراحها بعد اخذ رأي المراجع لذلك. في شباط من عام (١٩١٠) أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها بعدم القبول بالسيادة العثمانية على قطر وبدأت توجه ضباطها بحرق السفن العثمانية المتوجه الى قطر والتي لا تحمل السلاح فقط وإنما بقية الأمور التي تخص المواد الغذائية [٨٠].

سيطر البرتغاليون نحو قرن (١٥٢١-١٦٢٢) حين طردهم الفرس منها ثم انتزعها الخليفه منهم عام ١٧٨٣وبلغ الصراع اشده فى النصف الثانى عشر من القرن التاسع عشر بين دول عديدة ومن هذه الدول الدولة العثمانية ودولة الفرس ومصر فى عهد محمد على باشا اما بريطانيا فقد استخدمت أسلوب العنف والقوة لمنع شيخ البحرين من الاتصال بأي جزء من الخليج لإدامة تجارة الأسلحة ومن ذلك فارس والدولة العثمانية، وكذلك أثارة المشاكل بين البحرين وقطر والتي ترفع من احترام التوجهات والمصالح البريطانية، وتمكن المقيم البريطاني فى بوشهرفي (٣١ مايس ١٨٦١) من أجبار الشيخ محمد بن خليفة على التوقيع على اتفاقية في هذا التاريخ والتي فرضت على البحرين نظام الامتيازات القضائية والتجارية للوكلاء البريطانيين ، وعندما وجدت بريطانيا أن موقف البحرين من تطبيق الاتفاقية لم يكن بالشكل المطلوب استغلت الخلاف بين البحرين وقطر لتستثمره لصالح العمل العسكري، حيث قام المقيم بلي بمهاجمة قلعه أبى ماهر، التي كان مرفوعا عليها علم فارس والدولة العثمانية وأنزل العلمين وأشعل النيران في السفن البحرية القريبة من المبنى، مستغلاً فقدان الشيخ محمد المتوجه إلى الجزيرة تاركاً السلطة لأخيه علي وبالتالي فإنها وجدت في غيابه فقدانه الصفة الشرعية لحكم البحرين وإلزامه ببعض الأمور كان منها الاعتراف بالوكيل البريطاني ليشرف على الأنشطة الاقتصادية الكثيرة ومنها تجارة الأسلحة[٨١].

في (٢١ كانون الثانى ١٨٩٦) اصدر الشيخ أعلاناً فسُر في حينه بأنه (إعلان غامض) وضحه القنصل البريطاني في الخليج العربي جيمس هايس (١٨٩٤- ١٨٩٧). وهو تعهد الشيخ المذكور بأنه لا يعمل هو وأقربائه في تجارة الأسلحة[٨٢] بل أعطى هذا الامتياز إلى احد وزرائه واسمه عبد الرحمن بن عبد الوهاب متاجرة بها بشرط الابتعاد عن ترويجها في كل من قطر والبحرين مقابل ذلك يدفع هذا الوزير (٣٠) بندقية في السنة ونسبة مالية

قدرها ٣% من مبالغها الى الحكومة البريطانية[٨٣]. ويبدو أن هذه التجارة تحولت إلى مصادر اقتصاديه مهمه عن طريق وسطاء كان منهم الوزير المذكور ومن هذه الشركات شركة (فرانس باتمز) لتحل محل بعض الوسطاء البحرانيين والقطرين في المنطقة الأمر الذي فسر بالتدخل المباشر في شؤون البحرين.

وعندما زادت تجارة الأسلحة وتحولت إلى خلافات مالية بين البحرين ومروجيها هنا تدخل القنصل البريطاني جون جاكسن (١٩٠٠-١٩٠٤) وبعث بالجنرال الانكليزي الملحق العسكري في القنصلية ليبلغ شيخ البحرين تعليمات صدرت له بوضع أختام مصنوعة في القنصلية على البنادق من خلال أقناع شيخ البحرين للقضاء على هذه التجارة وذكر بأن هذه الأسلحة قد تتحول إلى الضد من توجهات الشيخ عيسى مما دفع الآخير إلى إصدار مراسيم تمنع الأسلحة وتحصرها بموظفين تابعين له مباشرة[٨٤].

في تشرين الثانى/١٩٠٥) وعندما عرف الشيخ عيسى بأن الضغط الحاصل على توجهاته في موضوع حذر الأسلحة والتأثير على كماركه محصوراً فيه دون حكام المناطق الأخرى طلب من االوكيل البريطاني في البحرين برودكس (١٩٠٤-١٩٠٩) إيصال رسالته الى الحكومة البريطانية يطلب فيها حصر الأسلحة فيه وفي حاشيته أجابت القنصلية البريطانية بأنه لا عودة من الاتفاق في تعديل او تحقيق الأنشطة الاقتصادية ومنها تجارة الأسلحة الى البحرين بل وجهت الملحق العسكري في البحرين بضرورة إرسال معلومات عن تفتيش الأسلحة مما دفع الشيخ عيسى إلى اعتماد الأساليب السرية في التهريب . ولكن كل هذه الأمور أنهتها الاتفاقيات المبرمة بين البحرين وبريطانيا ومنها اتفاقية(١٩١١) واتفاقية آيار (١٩١٤) والتي تخص الأنشطة التجارية والاقتصادية ومنها استغلال استخراج البترولوتوجيه الوكيل السياسي البريطاني لمتابعة هذا النشاط [٨٥].

<u>نشاط الملحقين البريطانيين في عمان</u>

كانت عمان موطنا لقبائل الازد العربية منذ القدم غزاها البرتغاليون فى القرن السادس عشر واحتفظوا بها قاعده لهم حتى القرن السابع عشر ,الا ان العمانين استطاعوا دحر البرتغالين فو منتصف القرن السابع عشر بعدها ظهرت اسرة ال سعيد لتكون مؤسسة الدوله العمانية فى العصر الحديث,واول معاهدة بيرطانية فى الخليج كانت مع سلطان عمان ١٧٩٧وكانت هذه المعاهدة جاءت بسبب المشاكل بين السفن البريطانية والفرنسية فى مياه عمان

الاقليمية وفيها ان تعترف عمان بحق بريطانيا الحصرى فى انشاء اية وكالة ,وفى عام ١٨٠٠ احكمت بريطانيا قبضتها على عمان عندما عقدت معها معاهدة تتيح لها تعين اول وكيل سياسي بريطانى فى مسقط * وهكذا كانت عمان اول منطقة فى الخليج العربى ترضخ للاستعمار البريطانى رضوخا كاملا وبعد عقدالمعاهدة البريطانية العمانية عام (١٨٣٩) كانت قد تلكأت بعض من التجارة العمانية والتي اشتهرت بها عمان وامتلكت أسطولا قوياً في عهد سلطانها سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦) والذي كان في حينه ينافس به بقية الأساطيل لاسيما المتاخمة والمبحرة مع الأساطيل العثمانية التي كانت تحاول أن لا تغض الطرف عن دورها في الخليج العربي بشكل عام وعمان بشكل خاص[٨٦] ومن ذلك تصدير الأسلحة إلى الخليج العربي. حيث كانت مسقط مثار اهتمام بريطانيا بسبب موقعها ونزول السفن من الساحل البريطاني الكبير إلتى ترجع صلته بمشاريع كبيرة في مع مسقط وإفريقيا عندما كان مديراً لشركة النقل التجاري في المحيط الهندي ومضى في هذا العمل في حينها تشجيعاً من حكامها وفي عام (١٨٨٧) قدم مشروعاً يهدف إلى استغلال شرق إفريقيا التابعة لزنجبار ويتألف المشروع من عدة بنود كان أبرزها الأشراف على تجارة الأسلحة الخارجة والداخلة من زنجبار[٨٧].

وهنا لابد من القول أن الوكاله البريطانية في عمان وضباطها في البحر كانوا لا يكنون الاحترام إلى السلطان سعيد ولكن الرسائل التى وصلت إلى الحكومة البريطانية دفعت الى الوصول إلى اتفاقات ومعاهدات مع أبنه فيصل فيما بعد وكان من بنود هذه المعاهدة أن لا يقوم السلطان، بأي نشاط تجاري في مجال الأسلحة ألا باستشارة من يعينه القنصل البريطاني من الضباط أو الموظفين في القنصلية البريطانية[٨٨].

وما يهمنا من ذلك البند الخاص بأنشطة تجارة الأسلحة وموقف السلطات البريطانية حيث كانت مواقف السلطات في عمان أخذةً في الموافقات على إيقاف هذه التجارة ولكن ضمن شروط وان كانت شروط بسيطة ومنها عدم قيام الجنود (البريطانيين) بالسيطرة على آية تجارة والحد من نشاط الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الذي أخذ يتدخل من خلال مذكراته في (٢٣/أب/١٨٩٢) والتي دفعت بريطانيا فيها توقيع شيوخ الساحل العماني على المعاهدة المانعة عام (١٨٩٢) وكان جانب منها يخص تجارة الأسلحة ولم تكن تحصل بريطانيا على هذه البنود حتى تذهب للحصول على المزيد وهذا واضح في تقرير عام (١٨٩٦) حيث كتب المقيم السياسي البريطاني (political rosdent)

في الخليج العربي الذي ضبط شحنة أشار فيها إلى عدد صناديق البنادق والبارود المورد إلى مسقط في ٢٣آذار عام (١٨٩٦) وهذا يعني تمادي السلطات العمانية في ذلك [٨٩].

في عام (١٨٩٧) وعندما حدثت مشكلة بين أحد الرعايا البريطانيين الذين أصبحوا هم من يتاجرون في الأسلحة والأشراف في متابعة الكمرك الخاص بالقنصلية البريطانية وبين احد أصحاب السفن العمانية الأمر الذي دفع بالقنصلية في التدخل لصالح هذا الراعي البريطانى عن طريق الضابط الكبير في القنصلية البريطانية وأسمه (باورتن) Bowring والذي طلب من مرؤوسيه كامل التشديد والتفتيش على الأسلحة العمانية وحصرها في يد الضباط البريطانيين المشرفين على ذلك[٩٠].

في (١٣/ك٢/١٨٩٨) أصدر السلطان فيصل بياناً خول فيه القنصلية البريطانية ومن خلال الضباط الموجودين في البحر حق تفتيش السفن التي تحمل الإعلام العمانية وحلاً لمشكلة الرعايا البريطانيين اصدر بيان أخر بإصدار ام خول فيه الرعايا البريطانيين تسليم أسلحتهم الى القنصل البريطاني مباشرة دون التدخل في شؤونهم[٩١].

كذلك وفي أب (١٩٠٠) وعندما علم الانكليز بتشديد الفرنسيين في الحماية على مسقط ومجموعة السفن الفرنسية في الساحل العماني وهي تحمل الأعلام الفرنسية والمواد المهربة ومنها الأسلحة والرقيق اعترضوا على ذلك بقوة وقدموا احتجاج الى السلطات المسقطية، غير ان الفرنسيين لم يكترثوا لهذا الاحتجاج وطالبوا باستعادة الأموال التي أخذها السلطان سابقاً منهم، كما تدخل القنصل الفرنسي وأبلغ أصحاب السفن الفرنسية أن يستلموا أموال أخرى من القنصلية الفرنسية.

في عام(١٩١٣) وبعد الأحداث في القارة الهندية لاسيما الحرب في أفغانستان ومشاركة بريطانيا في هذه الحرب والتي دفعت إلى تقييد تجارة السلاح في مسقط الأمر الذي دفع الى التأثير على اقتصاديات عمان وحرمان خزينتها من إيرادات مهمة وقد حاولت بريطانيا التقليل من تلك الأضرار بدفع مبلغ (١٠) ألف روبية سنوياً وهو مبلغ ظلت تدفعه لعمان حتى عام (١٩٢٠) بشرط عدم الذهاب الى تجارة الأسلحة المهربة[٩٢].

كما قدم السلطان العماني شكوى إلى تريفور الوكيل السياسي البريطاني في البحرين وذلك لحرق قاربين تابعين للسلطات في نهر صالح فى بحر عمان كما قدم أحد رعايا العمانيين شكوى الى كوكس المقيم السياسى العام في الخليج العربي بسبب حرق قواربه فرد كوكس شكواه مدعياً بأن القوارب كانت خارج المياه والأنظمة وهي غير مشمولة بالاتفاق مع حكام

مسقط [٩٣]. تقدم برسي كوكس وزميله لورمير القنصل البريطاني في بغداد قبل مغادرة الأخير الموقع في (تشرينالاول/١٩١٢) إلى جهة أخرى ولم يحدد مكانها من قبل الحكومة البريطانية مقترحات بشأن بعض المواد كان منها تجارة الأسلحة حيث ذهبت حكومة الهند الى ترتيب التعليمات لتجنب غضب فرنسا كذلك فإنها رأت بان المقترحات طلبت مصادرة الأسلحة التي يتم إلقاء القبض عليها وتعويض اصحابها لكي لا يقومون ويرفعون أعلام غير الأعلام البريطانية. ثم طلبت حكومة الهند الأخذ بنظر الاعتبار موقف سلطان مسقط رغم أن السلطان قد وافق على تلك المقترحات ومجال شروطها وكان قبولها على ما يبدو مقابل مبلغ معين حدد في حينه بـ (١٠٠٠) ريال شهرياً يدفع على مرحلتين تنتهي المرحلة الثانية في عام (١٩١٤) [٩٤].

في نهاية (١٩١٢) قام كوكس بزيارة سريعة لعمان حول تحويل مقر للسلطان العماني وحاجته إلى بعض المواد الترفيهية وجلبها من بريطانيا وفرنسا ومنها بعض أجهزة الانارة وطلب كوكس موافقة بلاده مقابل قبول السلطان على تجميع كل الأسلحة المهربة في مكان واحد لان كوكس شعر أن إيجاد الأسلحة في أماكن متفرقة لا يمكن السيطرة عليهما[٩٥]وبالتالي أرادت بريطانيا التخلص من الأسلحة الكثيرة المهربة والموجودة في مسقط قبل الحرب العالمية الأولى .

المنافسة البريطانية الفرنسية الروسية في مجال نشاط الأسلحة في عمان:

يبدو أن الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨) وقوة التنافس الدولي في المنطقة لاسيما بريطانيا وفرنسا وخروجها من مصر عام دفع الى الترويج لأسلحتهم الى المناطق القريبة ومن ذلك منطقة الخليج الغربي ، وكانت أكثر المناطق شدة في خزن الأسلحة وتهريبها .

ولغرض فرض بريطانيا سيطرتها على تهريب الأسلحة اعتمدت ملحقين عسكريين وتجارين وفنين وعادة ما يكونوا هؤلاء موظفون ذوي اختصاص حتى في صناعة الأسلحة وبالتالي العمل في كيفية استغلال مصالحها حتى وأن تطلب الأمر أن تقوم هي بالتهريب بسبب صعوبة المنطقة في عمان واختلاف أراضيها [٩٦]. واعتماد العيون من هؤلاء الملحقين او من الرعايا الموجودين في مدن الخليج العربي وبالتالي تمنحهم رواتب مغرية لأنها كانت تخشى أن تقع بعض الأسلحة بيد بعض زعماء وشيوخ القبائل وبالتالي تصبح هذه القبائل مقوضة للمصالح البريطانية لحساب المصالح الفرنسية، لا بل ان بريطانيا وضعت أقسام

في بعض القنصليات لحساب إيرادات تجار الأسلحة والسفن المهربة لها وبيعها ولتأكيد ما ذهبنا إليه فهذا الملحق التجاري البريطاني التي امتنعت مسقط صرف راتبه دفعت له الحكومة البريطانية مكافئة ستة أشهر مقدماً كما كتبت إلى مسقط بصرف رواتبه الأخرى فيما بعد باعتباره المشرف على مساعدة حكومة مسقط في السيطرة على الأسلحة المهربة كما يأتي ذلك من باب قوة الدولة التي تحسب من خلال ما لديها من أسلحة ونوعيتها[٩٧].

حاولت فرنسا تشجيع حكام مسقط للعمل بعيداً عن توجهات القنصل البريطاني في موضوع الأسلحة الفرنسية القادمة إلى مسقط، هنا ذكرّ القنصل البريطاني الملحق التجاري الفرنسي بالمعاهدة البريطانية العمانية لعام (١٧٩٨) وبنود تحجيم التجارة العمانية مع فرنسا ومن هذه البنود[٦٧][٩٨].

١- أن حاكم عمان وبعض أركان حكومته لهم أملاك في البحر من السفن التجارية التي تهرب الأسلحة وهي مثبتة في سجلات قنصليتنا وأي علاقة خارج هذا البند لا يلقي قبولاً من الحكومة البريطانية ، أزاء ذلك فسر القنصل البريطاني هذا البند بأن العلاقات الفرنسية العمانية في الآونة الأخيرة تعارض هذا البند وسوف يعمل على تحذير للحكومة العمانية.

٢- أن الاعتبارات الاقتصادية من جراء هذه التجارة جعلتنا نأخذ بنظر الاعتبار أهمية السيطرة على البحر حتى وأن كانت على حساب العلاقات العمانية البريطانية[٩٩].

ولكن ومع هذا كان هناك تأخير في موضوع السيطرة على تجارة الأسلحة هنا وحسب تقرير القنصل البريطاني العام في الخليج العربي أن حكومتنا في الهند لم تستطيع أن تؤثر على عمان بخلاف بقية دول الخليج العربي لأنها تأخرت في عقد الاتفاقيات معها[١٠٠].

في عام (١٨٨٨) توفى السيد تركي بن سعيد، وخلفه ابنة فيصل وقام بعقد معاهدة مع بريطانية في (١٩/آذار/ ١٨٩١)* كان في بعض بنودها تجارة الأسلحة والتنافس بين الدول تجاه هذه التجارة ، حيث عبر نائب الملك البريطاني كيرزون من أن ما يجري في الخليج بشكل عام وعمان بشكل خاص من أنشطة فرنسيه في مجال الأسلحة يستدعي خروج فرنسا وروسيا خارج البحر، لاسيما بعد أن كتبت القنصلية هنا من أن تاجراً فرنسياً (٤٠٠) بندقية لشحنها الى عمان وقد استولت عليها قواتنا مع ٥٧ صندوق لنفس التاجر[١٠١] .

في عام (١٩٠٢) دفعت الضغوط البريطانية على السلطان في مسقط لاسيما موضوع العائدات الكمركية، الموافقة على تسمية أحد الضباط البريطانيين لإدارة الكمارك ويكون هذا الضابط خاضعاً لشيخ مسقط وأقترح الوكيل في عمان ارثرتريفور (Arther Trevor) (١٩١٠- ١٩١١) أن يكون ملحقة العسكري هو المشرف على أن يكون راتبه (١٠٠) دولار وأقترح أن تكون حصة حكومة مسقط وشيخها فيصل بن تركي من واردات هذه الأسلحة (٢٠٠٠٠) دولار كما اشترط عدم رفع إي علم لأية دولة غير العلم البريطاني[٨٥] ويقصد هنا العلم الفرنسي[١٠٢] .

مما دفع الى حصول تفاهم بريطاني فرنسي لإعادة الأمور في التنافس على مواضيع التجارة وتهريب الأسلحة ، والحد من التطلع الروسي الجديد على الخليج العربي الأمر الذي دفع إلى أتفاق روسي بريطاني عام (١٩٠٧) في الاراضى الايرانية وتقاسم بعض ألاملاك بينهم [١٠٣] وبالتالي التخلص من بعض الشحنات الروسية لاسيما بعد ضبط شحنة من الأسلحة الروسية في مياه الخليج العربي الأمر الذي فسر بأن هذا الاتفاق أنهى الوجود الروسي في بعض مناطق الخليج العربي[١٠٤].

هذا دفع السلطات العثمانية تكثيف لقاءاتها مع السيد كري وزير خارجية بريطانيا ، لاسيما بشأن التعليمات التي أصدرتها دولته في عام (١٩١٢) حول الأسلحة ، وكان من نتائج تلك اللقاءات الموافقة على حجز الكثير من الأسلحة التي تعود لشركات فرنسية الأمر الذي فسرته فرنسا خروج على المعاهدات العثمانية الأوربية[٩٥] ولكن الأمر لم يستقر إلا بعد لقاء الخارجية الفرنسية والسفير البريطاني في باريس وتوصل الطرفان إلى ما يأتي[١٠٥].

١- معاملة البضائع الفرنسية والشركات في الخليج العربي معاملة التجارة البريطانية.

٢- تعترف السلطات الفرنسية بقانون الاتفاقات المبرمة بين بريطانيا وبعض السلطات المحلية في الخليج العربي.

ولهذا ذهبت بريطانيا الى الإيعاز الى قناصلها لإرسال رسائل الى حكام الخليج العربي حول التسليح ، والأسلحة اعتبرت الظروف في هذه الفترة مؤاتيه لمنع كل الأسلحة وتهريبها في المنطقة ولكن في (٢/ت١/١٩١٣) وعندما اعترضت السلطات في مسقط على ذلك ، أرسلت بريطانيا المقدم ثزدال (Thisdal) رئيس مفتشي الأسلحة للتفاوض مع الجانب الفرنسي في الخارج حول بعض فقرات الاتفاق التي تمس حكومة عمان، الأمر الذي دفع

الى أتفاق يقضي ببعض التعويضات من الأسلحة وأثمانها للسلطات المحلية في قطر وعمان والكويت وكذلك المحافظة عن الأموال الثابتة والقوارب الشراعية[١٠٦] .

ويبدو أنه كلما اقتربت الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا تدفع بالتهدئة مع فرنسا، وهذا ما جاء في تقرير القنصل البريطاني العام في الخليج العربي لوريمر عام (١٩١٣) بأن المساومة والتنافس مع فرنسا في طريقها إلى الحل وعلى حكومتنا أن تدفع مستحقات بعض الشركات الفرنسية التي تضررت من جراء تهريب الأسلحة، وعلى فرنسا أن تقبل بمبدأ التعويض لتتفرع كلتا الدولتين للحرب العالمية الأولى[١٠٧].

الخاتمة

من خلال اهتمام بريطانيا بأوضاع الخليج العربي ودخولها بقوة إليه وجدت نفسها أمام كّم من الأسلحة المملوكة للأشخاص والشيوخ والحكومات المحلية ومن ذلك الأسلحة المهربة والمتاجرة فيها وعليه ومن خلال بحثنا توصلنا الى بعض النتائج المهمة ومن ذلك:

١-حاولت بريطانيا السيطرة على الأسلحة المهربة وغير المهربة في الخليج العربي لأسباب تتعلق بأمنها وأمن العاملين من مقيميها وملحقيها في هذه المنطقة ومصالحها

٢- اعتمدت بريطانية خطط كثيره لمنع الدول الأخرى من الفائدة من تهريب الأسلحة لا بل ساومت بعضها على هذه الأنشطة ومن ذلك فرنسا في مسقط وروسيا في الكويت والبصرة.

٣-وجدت بريطانيا ومن خلال هذه الأنشطة الفرصة لدعم نشاط مقيميها وملحقيها العسكريين والتجاريين وتخويلهم بصلاحيات عسكرية وقضائية لمتابعة مثل هكذا أنشطة.

٤-كذلك فهي وقفت ضد توجهات الوالي مدحت باشا في قطر والإحساء عندما حاول السيطرة على هذه المنطقة في الوقوف ضد تهريب الأسلحة لإثبات مصالحها فقط.

٥-أن ما يؤكد اهتمام بريطانيا بهذا النشاط هي مطالبتها لملحقيها العسكريين والتجاريين كتابة التقارير عن هذه الأنشطة.

٦-أثبتت الدراسة وقوف بريطانيا الى جانب بعض الشيوخ ضد الآخرين ومن ذلك الخلاف بن آلـ رشيد وآل صباح من خلال تهريب الأسلحة كان الهدف منه عدم المس بمصالحها ومصالح حلافئها فى المنطقة

٧-وصل الحد من خلال هذا النشاط متابعة بريطانيا لقطر بعد سيطرة آل سعود على الإحساء عام (١٩١٣) وعقد اتفاقية بريطانية قطرية جديدة.

٨-كانت تجارة الأسلحة مصدر مهم من مصادر الخلاف بين بعض الحكومات المحلية ومروجي الأسلحة كما هو الحال في البحرين الذي حاولت بريطانيا استغلاله لصالحها.

٩-كانت بعض الإمارات والمشيخات من المناطق المهمة التي جعلت منها بريطانيا مواضيع للتنافس في مجال استغلال نشاط الأسلحة المهربة .

١٠- كانت الدبلوماسية التي اعتمدها بعض القناصل البريطانيين، ومن ورائهم ملحقيهم العسكريين مع بعض أمراء الكويت ونجد والإحساء وحتى عمان مسائل مهمة في التخلص من بعض الأسلحة المهربة، لا بل استغلال بعض هذه الأنشطة لصالح الحكومة البريطانية لا سيما عندما اقتربت الحرب العالمية الأولى.

١١- وعلى الرغم من نشاطهم هذا الانهم وقعوا ببعض الاخطاء والمبالغات التى قد تكون مقصودة اوغير مقصودة والتى قد يعود سببها الى امور منها عدم صحة المعلومات من خلال اعتماده الرواة وتحكم علاقاتهم الشخصية هذا بالاضافة الى بعدهم وبعد ملحقيهم عن بعض مواقع الاحداث

الهوامش :

*- عزالين فوده النظم ,الدبلوماسية , الكتاب الاول ,مصر دار الفكر ١٩٦١ ص١٩٠

١- سهيل حسن الفتلاوي, القانون الدبلوماسي (عمان, ٢٠١٠) ص١٥٢.

٢- سامي الخفاجي, الدبلوماسية سلاح فاعل في تجديد مصير الإنسانية والحضارة (عمان, ٢٠١٠). ص١٢٣

٣- ياسر نايف قطيشات, البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الأمن الوطني (عمان, ٢٠١٢) ص٣١.

٤- صالح خضر محمد, نشاط القناصل البريطانيين في البحرين (كركوك ٢٠١١) ص٤٢.

٥- .....,, النشاط القنصلى البريطاني في الكويت (١٨٨٦- ١٩٤٥) مجلة كلية التربية للبنات جامعة بغداد, العدد٢ لسنة (٢٠١١).

٦- كمال انور محمد, نطق العقوبات من حيث المكان (القاهرة, ١٩٦٥) ص٦١.

٧- الفتلاوي, المصدر السابق, ص٥. نلاحظ ان الكثير من الدول استغلت الاحداث التهريبية وبالأخص فرنسا في إرسال ملحقين من غير الاختصاص الدبلوماسي كما حصل في(الكونتيته جبران) التي كلفه ملك فرنسا في صياغة مشاريع الملحقين ومحاولات السيطرة على التهرب للمزيد ينظر , خليل حسين, التنظيم الدبلوماسي(الاحوال والتنظيم –المهام والتمثيل) / ط١ (بيروت, ٢٠١٢) ص٢٣٤.

٨- الخفاجي, المصدر السابق/ ص٢١٦.

*-محمود شاكر,موسوعة الخليج العربى ج١ عمان ,دار السلام ,٢٠٠٣ ص ٢٢٠

٩- علي صدام محسن الساعدي, التغلغل البريطاني في شرق افريقيا (بغداد, ٢٠١٢) ص٩٠. أضافت بعض الدول ومنها فرنسا ان يكون الملحق له المام في الدبلوماسية الفرنسية وفي العلاقات السياسية الدولية وتحلل إدخاله في دورات الملحقين, اما المانيا فانها اشترطت العلوم العسكرية والتجارية وإدخاله دورات في الخارجية الألمانية, الفتلاوي, المصدر السابق, ص٤٣.

*-شركة شرق افريقيا البريطانية

١٠- الخفاجي, المصدر السابق, ص٢٦٦.

١١-الفتلاوي, المصدر السابق ص٦٧.

١٢- صالح خضر محمد, الدبلوماسية البريطانية في العراق (١٨٣١- ١٩١٤) دراسة تاريخية (دمشق, ٢٠٠٨) ص٤٢.

١٣- صالح خضر محمد, النشاط القنصلي البريطاني في الكويت, المصدر السابق, ص٢٠.

١٤-خالد مصطفى ووعمرفروغ , التبشير والاستعمار في البلاد العربي ط٣ (بيروت, ١٩٦٤) ص١٠٨.

١٥- عامر سليمان, الآثار الباقية, موسوعة الموصل الحضارية مج١ (جامعة الموصل, ١٩٩١) ص٥٤.

١٦- السير والس بدج, رحلات الى العراق ترجمة وتعليق فؤاد جميل/ ط١ (بغداد, ١٩٦٥) ص١٣٢.

١٧- رحيم كاظم محمد الهاشمي ، تجارة الأسلحة في الخليج العربي ١٨٨١-١٩١٤،ط١/ (دمشق – ٢٠٠٠)، ص٢٢.

١٨- حسين محمد القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي (١٨٦٩-١٩١٤) منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مطبعة الإرشاد (بغداد، ١٩٨٠)، ص٣٧.

١٩- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الآمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨- ١٩١٤ دراسة وثائقية (الرياض -١٩٨٢)، ص٨٣.

٢٠-صالح خضر محمد، مصادر المعلومات الاستخبارية للقناصل البريطانيين في العراق ، بحث منشور في ملف المؤتمر العلمي لجامعة ديالى/ (كلية التربية، ٢٠٠١). (*) للمزيد عن أسلحة السلاطين العمانيين ينظر: مصطفى ارمغان، التاريخ العربي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عبد القادر عبد الملي، (بيروت، د.ت)، ص ٢٠١-٢٠٣

٢١- بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر(ذات السلاسل الكويت، ١٩٨٨)، ص١٤٦.

٢٢- جون غوردن لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي (مكتب الترجمة لديوان حاكم قطر(الدوحة، د.ت) ص٣٧١١-٣٧١٥.

٢٣- عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤) (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٤٢-٤٣. كذلك الهاشمي المصدر السابق ص٥.

٢٤- الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٣.

٢٥- للمزيد عن أفغانستان ومجريات الإحداث ينظر محمد سهيل طقوش، التاريخ العثماني من قيام الدولة العثمانية الى الانقلاب على الخلافة، دار التفائس (بيروت، ٢٠٠٨)، ص٤٥١-٤٥٣. كذلك الهاشمي, المصدر السابق ص٢٣.

٢٦- صالح خضر محمد, الدبلوماسية البريطانية في العراق (١٨٣١- ١٩١٤), (دمشق, ٢٠٠٥) ص٣٢. كذلك ينظر: الخصوصي المصدر السابق، ص١٤٧. كذلك جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الأمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)، جامعة عين شمس (القاهرة، ١٩٦٦)، ص٣٨١.

٢٧- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفه البستاي (موسكو، د.ت)، ص١٢٤-١٢٥. كذلك صالح خضر محمد نشأة ونشاط الدبلوماسية البريطانية في الخليج العربي، كركوك, (٢٠١١, ص٨١). (*) للمزيد عن أسلحة السلاطين العثمانية الخاصة، ينظر، ارمغان، المصدر السابق ينظر: L.O.R L/P6S1117 رسالة موجه من القنصل العام في بغداد الى القنصل العام في اسطنبول بتاريخ (١٨٨٥).

٢٨- مجموعة مؤلفين،الخليج العربي وبريطانية،دراسة في الأهمية والموقع(د.ت، د.م)، ص١٢

٢٩-الخصوصي، المصدر السابق، ص١٤١.

٣٠- سليمان جوقة باش، السلطان عبد الحميد الثاني، شخصيته وسياسته، ت، عبد الله احمد إبراهيم (القاهرة ، ٢٠٠٨، ص٣٩٣).

٣١- 1.0R1/ps/10/109 /5911 Qloncl Wilson 60 6le secrr6ary the Govermerb of inda in the Forigndepcrtmcont the 7th Dc 1896

٣٢- Government of indo in the Foreign departmeuut the 9th Dc,1896.

*عن المعاهدة للمزيد 1.0.R.L/p.s/10/189, /591/colonel wilson 6v the secretary the وبنودها ينظر,القهواتى ,المصدر السابق ,ص٤١

* للمزيد: ينظر، المس بيل من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت،١٩٤٩، ص٣).

* عقيل حامد حميد التميمي، التطورات السياسية في ابو ظبي وعلاقاتها الخارجية (١٩١٤-١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، أبن رشد- (جامعة بغداد، ٢٠٠٠)، ص٦٢.

٣٣-محمد جواد علي، سياسة التسليح التقليدي، (جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص٤٢.

٣٤- لورمير ، مصدر سابق،دليل الخليج ,القسم التاريخى (ص٦١٦)، كذلك خليل إبراهيم المشهداني التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية (١٩١٣-١٩٣٢)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب،(بغداد -١٩٨٦)، ص٤٢.

(*) L.O.R L/PSUMARY OF ERCRT رسالة موجهه من القنصل العام في البصرة الى القنصل العام في اسطنبول بتاريخ (٣/ نيسان ١٨٨٨)

٣٥-لوريمر، القسم الجغرافي، ج٤، ص١٤٤٥.

٣٦- خالد حمود الزيد، الكويت في دليل الخليج، (الكويت،١٩٨١)، ص٢٥٨.

٣٧-لورمير، القسم التاريخي ، ص٣٧٥٥.

٣٨- أبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص٨٥ .

٣٩-المصدر نفسه، ص٩٠. خليل حمود الجابري، (ابو ظبي، ١٩٤٥-١٩٧١)، دراسة تاريخية في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية (د.م. د.ت)، ص٣٦.

٤٠- صالح خضر محمد، الدبلوماسية البريطانية في العراق (١٨٣١-١٩١٤)،المصدر السابق، ص١٢١.

٤١- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨، ص١٢٩. (*) للمزيد عن ذلك ينظر خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي/ط١ (بيروت، ٢٠١٢).

٤٢- الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٧.

٤٣- L/P L.O.R وثيقة رقم ٧٤رسالة من القنصل العام بصدد اعتماد حراس على الأسلحة المهربة.

٤٤- للمزيد عن ذلك ينظر صالح خضر محمد/ النشاط القنصل البريطاني في عهد الدولة السعيد. Peneloptuson ,the recede of british Residency and Agencies in Persian julf (londo n, 1979) p.84.

٤٥- الهاشمي، المصدر نفسه، ص٣٧.

٤٦- مجلة الواحة، العدد،٩٠ السنة السادسة عشر،٢٠١٠.

٤٧- الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٧.

٤٨- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي ج١، (بيروت، ١٩٦٢)، ص٢١.

- للمزيد ينظر,ياسين سويد, الوجود العسكري الاجنبى فى الخليج ,واقع وخيارات ,دعوة الى امن عربى اسلامى ,مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت,٢٠٠٤) ص٣٥

٤٩- الهاشمي، المصدر السابق، ص٤١.

٥٠- السيد نوفل، الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية (القاهرة ، ١٩٨١)، ص١٧٩، كذلك الهاشمي المصدر السابق، ص٤١.

٥١- الهاشمي، المصدر نفسه، ص٤٣.

٥٢- ---، المصدر نفسه، ص٤٤.

٥٣- خزعل، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٠-١٤١.

٥٤- المصدر نفسه، ص١٤٢.

٥٥- صالح خضر محمد، نشاط القناصل البريطانين في (الكويت، ١٨٨٦-١٩٤٥)، المصدر السابق, ص٣٤٧.

٥٦- ميمونة الخليفة الصباح،الكويت في ظل الحماية البريطانية،ط١،(الكويت، ١٩٨٨) ص٢٠١١.

٥٧- مجلة الواحة العدد (٦٠) لسنة ٢٠١٠، ص١٠. كذلك indian office Records/L/P/S/10/2012 وثيقة برقم ٦٩، ٦/ت/١٩١٢ رسالة من المعتمد البريطاني في الكويت إلى القنصل العام برسي كوكس في الخليج العربي.

٥٨- يلاحظ بحث منشور على الإنترنت بعنوان المنافسة الدولية www.Mad.gov.aclarlporbal/britih/cro.

٥٩- محمد مصطفى الكيلاني، السلطان عبد الحميد الثاني بين الانصاف والجحود، (دمشق, ٢٠٠٤)، ص١٨٩-١٩١.

٦٠- الهاشمي ، المصدر السابق، ص٤٦.

- للمزيد عن ذلك ينظر ,مجلة لغة العرب ,المجلد ٣العدد ١ ص٢٢٠

٦١- عبد السلام التونجي، المسؤولية الدبلوماسية والجنائية، (القاهرة، ١٩٧١)، ص١٠١.

٦٢- لوريمر القسم التاريخي، المصدر السابق، ص٣٧٢٨-٣٧٣٥.

Robin Bidwell, the Affiers of Arabia 1905-1906. /vol, one. (Great Briton-1971) p.49.

٦٣- جريدة الاعتماد، العدد ٣٦ لسنة ١٨٨٩ بغداد.

٦٤- مقال متاح على الانترنت بعنوان خلفية تاريخية.

.www.dara.org.sa/bohos/Date/3l6.l.htm

تذكر المصادر أن العلاقة البريطانية الفرنسية كانت سيئة جداً في هذه الفترة بسبب مشاكل العلم الفرنسي في الخليج العربي والحملة على بعض السفن الفرنسية.

٦٥- صالح خضرمحمد، الدبلوماسية البريطانية في العراق، المصدر السابق،ص٥١.

٦٦- المصدر نفسه، ص١١٠.

٦٧- جاكلين إسماعيل، سياسة بريطانية في الخليج العربي والكويت مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية (١٦٤) السنة الرابعة (الكويت -١٩٧٨)، ص١٦.

٦٨- بدر الدين الخصوصي ، النشاط الروسي فى الخليج العربى ، مجلة الخليج العربي ع٦، البصرة-١٩٧٦.

*اتخذت الامتيازات ايضا شكل المعاهدات ومنها معاهدة كوجك كينارجى مع روسيا وبدات روسيا تستفيد من هذه المعاهدات لانها لم تكن تجارية فقط بل امتيازات حققت فيها الدول الاوربية كثيرا من المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للمزيد ينظر ,العريض المصدر السابق ص١٥١

٦٩- صالح خضرمحمد ، الدبلوماسية البريطانية ، المصدر السابق،ص١١١.

٧٠- وثيقة بعنوان النشاط الرروسي فى الخليج رقم (١١) ١٦٦٩ في ٢٦/مايس ١٩١٣. من ارشيف رئاسة الوزراء (اسطنبول).

٧١- ا. محمد عرابي نخله،تاريخ الاحساسي السياسي ١٨١٨-١٨٣٤،(د.ت، د.م) ص ٥-١٠.

٧٢- محمد نصر مهنا، قطر، التاريخ – السياسية التحديث، (الاسكندرية -د.ت)، ص٩٠.

٧٣- عبد العزيز محمد المنصور، المنظور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦،ط١، (الكويت، ١٩٧٥)، ص٦٥-٩٨.

٧٤- الهاشمي، المصدر السابق، ص٦٩.

٧٥- منتصر سعيد حمودة ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، (الإسكندرية، ٢٠٠٧)، ص٥٢.

- للمزيد ينظر,عبد الوهاب الكيالى ,موسوعة السياسة الجزء السابع الموسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت ,١٩٩٤) ص ص١١٩-١٢١

٧٦- المصدر نفسه، ص٥٤.

٧٧- أمل إبراهيم ألزياتي، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، الطبعة الثانية، القاهرة، (١٩٧٧، ص٧٤-٧٥)، كذلك فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٦.

٧٨- نشأت لأول مرة وكالة لها في بوشهر وفتحت لها فروع في كل من عمان والبحرين وسمحت لرفع الأعلام، للمزيد: ينظر صالح خضر محمد، نشاط القناصل البريطانيين في البحرين، (١٧٧٨-١٩٣٩)، (كركوك، ٢٠١١، ص٦٠.

٧٩- لوريمر، القسم التاريخي، ص٣٧٢٥.

٨٠- المنصور، المصدر السابق، كذلك قاسم، الخليج العربي، المصدر السابق، (ص٢٠٢-٢٠٣).

٨١- صالح خضرمحمد، نشاط القناصل البريطانيين في البحرين (١٧٧٨-١٩٣٩)المصدر السابق، ص٥٨.

٨٢- المصدر نفسه، ص٥٩. لوريمر القسم التاريخي (٣٧٦٧).

٨٣- صالح خضر محمد، نشاط القناصل البريطانيين في عمان، بحث منشور في مجلةالاستاذ، جامعة بغداد ابن رشد،العدد ١٣٢ لعام ٢٠١٠ ص١٩.

٨٤- الخصوصي، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥.

٨٥- مجلة نزوى، المصدر السابق، ص٤.

هـ للمزيد,ينظر سويد المصدر السابق ,ص٣٢

٨٦- الهاشمي، المصدر، ص٨٩.

٨٧- الهاشمي، المصدر السابق، ص١١٢.

٨٨- لوريمر، القسم التاريخي، ص٣٣١٢.

٨٩- محمد ، نشاط القناصل في عمان، المصدر السابق، ص٢٣.

٩٠- المصدر نفسه، ص٢٥.

٩١- لوريمر، القسم التاريخي، المصدر السابق، ص٣٣١٤.

٩٢- مجلة نزومى، المصدر السابق.

٩٣- العايد، المصدر السابق، ص١٤٧.

٩٤- صالح خضرمحمد، نشاط القناصل البريطانيين في عمان، المصدر السابق، ص٢٠.

٩٥- الفنتلاوي، الحصانة الدبلوماسية، ط١، (عمان، ٢٠٠٩)، ص٢٥٤.

٩٦- علاء ابو عامر، العلاقات الدولية، الظاهرة العلم – الدبلوماسية والإستراتيجية، (الأردن، عمان، ٢٠٠٤)، ص٦٥.

٩٧- عبد الأمير محمد أمين ومصطفى عبد القادر النجار، دور سجلات الهند ومحفوظاتها في وثائق العراق والخليج العربي والجزيرة العربية (جامعة البصرة) مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٨) ص٥٣-٥٤.

٩٨- صالح خضر محمد، أثر المعاهدات في نشاط التمثيل الدبلوماسي البريطاني في الخليج العربي، بحث مقدم الى مؤتمر العلوم الإنسانية، (جامعة كركوك، ٢٠١٢)، ص١٣.

٩٩- محمد عبد الله العزاوي، نشاط فرنسا في الخليج العربي والإجراءات البريطانية، (١٧٩٣-١٧٩٨)، مجلة الخليج العربي مجلد٨، لسنة ٢٠٠٤، العدد ٣-٤، (البصرة، ١٩٨٦)، ص٢٨.

١٠٠- الهاشمي، المصدر السابق، ص١٠٦.

١٠١- صالح خضر محمد، نشاط القناصل البريطانيين في البحرين،المصدر السابق، ص١٥.

١٠٢- المصدر نفسه، ص١٦.

١٠٣- عباس عبد الوهاب على ال صالح , سياسة بريطانية الخارجية تجاه الدولة العثمانية (١٨٣٩-١٨٥٦)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب(جامعة الموصل،٢٠٠٧)، ص٣٥-٣٦.

١٠٤- الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢٣.

١٠٥- Penelope tauson , the records of the british residency and agencies in the Gulf , (London – 1979)p.84.

١٠٦- الهاشمي، المصدر السابق، ص١٢٣.

١٠٧- مجلة لغة العرب ,المصدر السابق ص٣١١

Abstract

Our research examines the role marked by British diplomats and military attaches trading in contraband follow-up activities in the Arabian Gulf (1880-1914) Those activities preoccupied pal government Britons fear their interests deployed in most of the countries of the Arabian Gulf during the period placed research and thus dealt a researcher at the theme of the first activities in this area and the quality of the smuggled goods and the reason for smuggling points of smuggling , while the second theme was the situation in the Brussels conference , which was held in Brussels on April 28, 1908 , which stressed the prevention of arms trade , then their role in the competition between Britain and other countries and the position of the Ottoman Empire , and finally from the activities in it and finally their activities in this jurisdiction in some countries of the Arabian Gu